المجهورة الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور الرقمنة في مكافحة الفساد المالي والإداري في الجـــزائـــر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص قانون إداري

من إعداد الطالبين
- عمارة حفطاري
- عريف يحـي

تحت اشراف
- د. سميحة مناصرية

لجنة المناقــشة

الأستاذ الرئيسي	الأستاذ المناقش	المـــشرف
– الدكتور حمزة جبايلي	الدكتور عـوايجيـة وفـــاء	— الدكتورة مناصرية سميحة

الموسم الجامعي
2026 / 2025



إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، إلى من زرع الطموح في وجداني وكان مثلي الأعلى في الصبر والعطاء.. إلى روح والدي الطاهرة (رحمه الله)، الذي يغيب عن المشهد ويحضر في كل نبضة نجاح.. إليك يا من كنت أتمنى أن تشهد قطافي، أهدي ثمرة جهدي.

إلى من تحت قدميها الجنة، إلى مدرسة الصبر والحب، ونبض القلب وسر التوفيق.. إلى أمي الغالية (حفظها الله)، التي كان دعاؤها سر قوتي وتجاوزي لكل الصعاب.. إليكِ يا رفيقة الدرب في ليالي السهر والاجتهاد.

إلى إخوتي وأهلي، وإلى كل من ساندني بكلمة أو دعاء في مسيرتي العلمية.. أهديكم هذا العمل.

شكر وتقدير



الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير معلم للناس الخير.

في ختام رحلتي في نيل شهادة الماستر في الحقوق، أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الفاضل (اسم الأستاذ)، الذي كان لتوجيهاته القانونية السديدة وملاحظاته القيمة الأثر الكبير في تقويم هذا البحث وإخراجه في صورته الحالية.

كما أتقدم بوافر التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين شرفوني بقبول تقييم هذه المذكرة وإثرائها بملاحظاتهم العلمية.

والشكر موصول لكل من مد لي يد العون من أساتذة كلية الحقوق وزملائي الكرام، سائلاً الله العلي القدير أن يكون هذا العمل لبنة نافعة في صرح العدالة والحق.

قائمة المختصرات

باللغة العربية

ج.م: جريدة رسمية

ج: جزء

د.أ: دون سنة النشر

ص: صفحة

ع: عدد

ف: فقرة

مج: مجلد

باللغة الأجنبية:

J.O.R.F: Journal Official de la République Française
Vol: Volume
Nº: Numeri
P: page
Art : Articl

مقدمة

تُعدّ ظاهرة الفساد من أخطر التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، لما لها من آثار سلبية عميقة على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ تؤدي إلى هدر الموارد العامة، وإضعاف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وتعطيل مسار الإصلاح والتنمية. ويأخذ الفساد أشكالًا متعددة، سواء كان ماليًا كالرشوة والاختلاس، أو إداريًا كاستغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة، مما يجعله ظاهرة معقدة ومتداخلة تتطلب آليات فعّالة ومبتكرة لمكافحته.

وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة، برزت الرقمنة كأحد أهم الأدوات الحديثة التي تعتمدها الدول لتعزيز الشفافية وتحسين جودة الخدمات العمومية، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف مجالات الإدارة. حيث تسهم الرقمنة في تقليص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز إمكانية تتبع العمليات، وهو ما يحدّ من فرص الفساد ويعزز مبادئ النزاهة والمساءلة.

وقد أصبحت العلاقة بين الرقمنة ومكافحة الفساد محل اهتمام متزايد لدى الباحثين وصناع القرار، باعتبار أن التحول الرقمي لم يعد خيارًا، بل ضرورة حتمية لتحقيق الحكومة الرشيدة. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تبني استراتيجيات رقمية حديثة، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، وإرساء أطر قانونية وتنظيمية داعمة، إلى جانب إنشاء هيئات مختصة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

غير أن تطبيق الرقمنة في الجزائر يواجه جملة من التحديات، سواء كانت تقنية مرتبطة بالبنية التحتية، أو بشرية تتعلق بنقص الكفاءات، أو قانونية تستدعي تحديث المنظومة التشريعية لمواكبة التحولات الرقمية. ورغم ذلك، تبقى الآفاق المستقبلية واعدة، خاصة مع التوجه نحو تبني التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، بما يعزز فعالية السياسات العمومية في مكافحة الفساد.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

يساهم هذا الموضوع في إثراء البحث القانوني والإداري، خاصة مع التطور المتسارع للتكنولوجيا واعتماد الدول على الرقمنة في تسيير المرافق العامة. كما يربط بين مفهومي الفساد والرقمة، وهو ما يمنح الدراسة طابعًا معاصرًا يجمع بين القانون والتكنولوجيا.

الأهمية العملية:

تُعد الرقمنة وسيلة فعالة للحد من الفساد الإداري من خلال تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، وتعزيز الشفافية، وتسهيل مراقبة المعاملات. لذلك، فإن دراسة هذا الموضوع تساعد في فهم كيف يمكن تطبيق الأنظمة الرقمية لتحسين الأداء الإداري ومحاربة الممارسات غير القانونية.

إشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق، تتبلور الإشكالية الرئيسية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها كما يلي:

إلى أي مدى يمكن للرقمة أن تساهم في الحد من الفساد الإداري في الجزائر، وما هي التحديات التي تعيق فعاليتها في تحقيق الشفافية والمساءلة داخل الإدارة العمومية؟

التساؤلات الفرعية:

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

1- ما المقصود بكل من الفساد الإداري والرقمة؟
2- ما هي أهم الآليات الرقمية المعتمدة في مكافحة الفساد؟
3- كيف تساهم الرقمنة في تعزيز الشفافية والمساءلة؟

4- ما هي أبرز التجارب الدولية والعربية في هذا المجال، وما مدى استفادة الجزائر منها؟

5- ما هي الاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في مجال الرقمنة؟

6- ما هي التحديات التقنية والبشرية والقانونية التي تواجه تطبيق الرقمنة؟

7- ما هي الآفاق المستقبلية لتطوير الرقمنة للحد من الفساد في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار المفاهيم لكل من الفساد الإداري والرقمة، من خلال توضيح مفاهيمهما وأنواعهما وأسبابهما، ثم تحليل العلاقة بينهما وبيان مدى مساهمة التحول الرقمي في الحد من مظاهر الفساد داخل الإدارة العمومية. كما تسعى إلى التعرف على أهم آليات الرقمنة المعتمدة في مكافحة الفساد، مثل تعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة والتتبع الإلكتروني للمعاملات، مع دراسة أبرز التجارب الدولية والعربية والجزائرية في هذا المجال لاستخلاص الدروس المستفادة. إضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تحليل واقع الرقمنة في الجزائر من خلال الوقوف على الاستراتيجيات المعتمدة والتحديات التي تعيق تطبيقها، سواء كانت تقنية أو بشرية أو قانونية، وصولًا إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات العملية التي من شأنها تطوير استخدام الرقمنة في مكافحة الفساد، واستشراف آفاقها المستقبلية في تعزيز النزاهة والحكومة داخل الإدارة العمومية

كما تسعى إلى إبراز الدور الفعّال الذي يمكن أن تلعبه الرقمنة في الحد من الفساد الإداري داخل الإدارة العمومية، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الخدمات العمومية. كما تهدف إلى تحليل واقع تطبيق الرقمنة في الجزائر وتحديد أبرز التحديات التي تعيفها، مع تقديم مقترحات عملية لتطويرها وتفعيلها بشكل أكثر كفاءة، بما يساهم في تحقيق إدارة حديثة قائمة على النزاهة والحكومة الرشيدة، ودعم مسار التنمية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

في ضوء ما تقدّم، تم اختيار هذا الموضوع استنادا إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- **من الناحية الذاتية:** ينبع اختيارنا من اهتمام شخصي بالإشكاليات القانونية المعاصرة،

ينبع الاهتمام به من الرغبة في التعمق في المواضيع القانونية الحديثة المرتبطة بالتحول الرقمي، وكذا الميل الشخصي لدراسة ظاهرة الفساد الإداري باعتبارها من أهم القضايا التي تمس المجتمع، إضافة إلى السعي لاكتساب معارف جديدة في مجال الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة العمومية

- **من الناحية الموضوعية:**

فتتجلى أهمية الموضوع في كونه يعالج إشكالية واقعية تعاني منها العديد من الدول، من بينها الجزائر، حيث يشكل الفساد عائقًا أمام التنمية، في حين تُعد الرقمنة من أهم الوسائل الحديثة لمكافحته من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. كما يكتسي الموضوع أهمية علمية وعملية نظرًا لحداثته وقلة الدراسات التي تناولته بشكل معمق، فضلًا عن ارتباطه بالتوجهات الحالية للدولة نحو تبني الإدارة الإلكترونية وتحقيق الحكومة الرشيدة.

الصعوبات المعترضة للدراسة:

لم تكن هذه الدراسة بمنأى عن بعض الصعوبات التي اعترضتها سواء من حيث:

- نقص المراجع الحديثة التي تجمع بين موضوعي الرقمنة ومكافحة الفساد، خاصة في السياق الجزائري.
- صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة ورسمية حول حجم الفساد ونتائج تطبيق الرقمنة.
- تشعب الموضوع وتداخله بين مجالات متعددة (القانون، الإدارة، التكنولوجيا).
- صعوبة مواكبة التطور السريع والمتغير في مجال الرقمنة والتقنيات الحديثة.
- محدودية الدراسات التطبيقية المتعلقة بمدى فعالية الرقمنة في مكافحة الفساد.
- صعوبة تحليل بعض التجارب المقارنة واستخلاص نتائج قابلة للتطبيق في الواقع الجزائري.

الدراسات السابقة:

استندت هذه الدراسة إلى مجموعة من الدراسات العلمية التي تناولت موضوع حماية المستهلك الإلكتروني، ومن أبرز هذه الدراسات:

- **أطروحة دكتوراه للباحث** ..... **(سنة)**، الموسومة بـ: "....."، المنجزة بجامعة .....، تخصص .....، وقد ركزت على .....

- **أطروحة دكتوراه للباحث** ..... **(سنة)**، بعنوان: "....."، المنجزة بجامعة .....، تخصص .....، والتي قدمت دراسة معمقة .....

.....

.....

.....

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لفهم النصوص القانونية المنظمة وذلك من خلال وصف مفاهيم الفساد الإداري والرقمة وبيان خصائصهما وأنواعهما وأسبابهما.

كما تمّ توظيف المنهج التحليلي في عرض الإطار المفاهيم والنظري للمفاهيم المرتبطة بالموضوع.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع محل الدراسة، ومعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات المتفرعة عنها، وبلوغ الأهداف المرجوة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين على النحو الآتي:

جاء الفصل الأول بعنوان: **الإطار المفاهيم للفساد**

موزّع على مبحثين، خصّص المبحث الأول لدراسة: ماهية الفساد

من خلال التطرق إلى تعريف الفساد وتقسيمه الى كل من الفساد المالي والإداري

وضمن مطلبين، حيث خصص المطلب الأول في مفهوم الفساد ز خصص المطلب الثاني مفهوم الرقمنة بينما ركّز المبحث الثاني على آفاق تطور الرقمنة في الجزائر

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان: **واقع وآفاق الرقمنة في الجزائر ومكافحة الفساد**

ويتضمن بدوره مبحثين؛ جاء المبحث الأول موسوما بـ: استراتيجيات وتحديات الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر
وذلك بالتطرق إلى الى كل من الاستراتيجيات الوطنية والحكومية التي جاءت بها الجزائر لمكافحة الفساد.

أما المبحث الثاني فخصّص لدراسة آفاق تطوير الرقمنة في الجزائر
من خلال تناول الاقتراحات وتعزيز الشفافية في الجزائر ودور الرقمنة في ذلك
ضمن مطلبين منفصلين.

ونختم الدّراسة بعرض أبرز النتائج التي توصّلنا إليها، مع تقديم مجموعة من الاقتراحات التي توصّلنا إليها لتعزيز حماية ذوي الهمم في الجزائر.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيم للفساد والرقمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيم للفساد والرقمة:

باعتبار موضوع الرقمنة أصبح نقطة تحول نرى من خلاله مفهوم الخدمة العمومية نتيجة التطورات الكبيرة في الخدمات المقدمة للمواطنين من جهة و الخدمة المقدمة من الدولة للمرافق و العمال من جهة أخرى, من قبل المنظمات و المؤسسات الحكومية بعد دخول الرقمة كألية حديثة و التي من شأنها أن تساهم في تحسين وترشيد الخدمة العمومية, و بالتالي أصبحت مفاهيم الخدمة العمومية و الرقمنة تشمل عدة جوانب متكاملة, من أساليب عمل و تنوع العنصر البشري و تكنولوجيا حديثة تتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة و تساير التحولات التكنولوجية المتطورة, و بالتالي فان علاقة الرقمنة بالخدمة العمومية ليست مجرد مفاهيم تتطلب الاستجابة للمستجدات المحيطة بهم, و انما تواجه التحديات الكبيرة, التي تحول دون الوصول الى ضبط مختلف الجوانب, التي ينظر من خلالها الى تصور واضح يشمل كل الأعمال و الأنشطة الوجهة للمواطنين, و الإدارة و المؤسسات الحكومية المختلفة, من خلال هذا سنعالج موضوع باعتبار أن الدولة لجئت الى الرقمنة, بالتالي سنحاول الالمام بها حيث سوف نتطرق في **(المبحث الأول)** الى ماهية الفساد و الرقمنة, ثم التطرق في**(المبحث الثاني)**, الى دور الرقمنة في مكافحة الفساد.

البحث الأول: ماهية الفساد والرقمة:

يعد الفساد من أبرز الظواهر السلبية التي تعاني منها مختلف المجتمعات، لما له من أثار خطيرة على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي المؤسساتي، حيث يتجلى في استغلال السلطة أو الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة.

وقد تعددت أشكال الفساد لتشمل الرشوة والمحسوبية والاختلاس وسوء استعمال النفوذ، مما جعله عائقا حقيقيا أمام تحقيق الشفافية والحكامة الراشدة.

وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع، برزت الرقمنة كأدوات حديثة تساهم في تحسين أداة الإدارة العمومية وتعزيز الشفافية من خلال تقليص التعاملات الورقية، وتبسيط الإجراءات، والحد من الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن وهو ما يقلل من فرص انتشار الفساد كما تسمح الرقمنة بتتبع العمليات الإدارية وتوفير قواعد بيانات دقيقة، مما يعزز اليات الرقابة والمساءلة.

وعليه فان العلاقة بين الفساد والرقمة أصبحت محل اهتمام متزايد، حيث تعد الرقمنة وسيلة فعالة لمكافحة الفساد إذا ما تم توظيفها في شكل صحيح، غير أنها قد تطرح في المقابل تحديات جديدة تتعلق بالأمن السيبيراني وسوء استخدام التكنولوجيا، مما يستوجب وضع اطر قانونية وتنظيمية تضمن الاستفادة المثلى منها في تعزيز النزاهة والشفافية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

المطلب الأول: مفهوم الفساد:

يعد الفساد المالي والإداري من أبرز الظواهر السلبية التي تواجه الدول المعاصرة، لما له من آثار عميقة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو لا يقتصر على مجرد انحرافات فردية، بل يجسد خللا هيكليا في منظومة القيم والمؤسسات، حيث يتم استغلال السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة. وتزداد خطورة هذه الظاهرة بالنضر الى انعكاساتها السلبية على التنمية، اذ تأدي الى اضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وتعطيل الاستثمار، وتكريس عدم المساواة، كما تساهم في تقويض مبادئ الشفافية والمساءلة التي تغد أساسا للحكم الراشد لذلك أصبح التصدي للفساد المالي والإداري من أولويات السياسة العامة، سواء على المستوى الوطني من خلال سن تشريعات وتعزيز آليات الرقابة، او على المستوى الدولي عبر الاتفاقيات والجهود المشاركة لمكافحة هذه الظاهرة وعليه فان دراسة الفساد المالي والإداري تكتسي أهمية بالغة، مما تحييه من فهم أسبابه ومظاهره وآثاره، وكذا البحث في السبل الكفيلة في الحد منه وتعزيز النزاهة في تسيير الشأن العام. ومنه تختلف تعريفات الباحثين لتحول الرقمي، فمنه من يتناوله من باب وسائله ومنه من يتعرض من حيث غايته وعناصر التي تشكل ظاهره النهائي.

الفرع الأول تعريف الفساد المالي والإداري:

يعد الفساد عامة سلوكا غير مشروع، يقوم باستخدام مبادئ غير مقبولة، من أجل تحقيق مكاسب ومنافع شخصية، فهو ظاهرة بأثارها السلبية التي مست قطاعات عدة، والتي نشأت نتيجة لظروف وعوامل مختلفة ساهمت الى حد كبير في انتشارها وتنوعها، وعبورها للحدود الوطنية الى الدولية، حيث أن

الفساد المالي والإداري هو عبارة عن ظاهرة معيقة للتنمية، ويعرف ضمن الإطار الأكاديمي كإساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، وأما في السياق الجزائري شهدت التعديلات الأخيرة تعزيزا لآليات الوقاية ومكافحة الفساد. (فأطيمة، 2023، الصفحات 302-281)

الفرع الثاني: تعريف الفساد المالي والإداري:

أ- تعريف الفساد الإداري

يرتبط الفساد الإداري بالجانب القانوني والإداري في المؤسسة، ويقصد به كل تصرف غير قانوني، مادي أو غير أخلاقي، يصدر عن العاملين في المؤسسة حيث تسموا المصلحة الفردية على المصلحة العامة كما يؤدي ذلك الى هدر مصادر الدولة الاقتصادية ويؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي من **أمثلته الوساطة والمحسوبية.**

وعرفه البنك الدولي على أنه: استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو اجراء طرح منافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء

أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة، وذلك بتعيين أقارب أو سرقة أموال الدولة. (فأطيمة، 2023، الصفحات 302-281)

وعليه فهو سلوك اداري منحرف مرتبط بالمعيار الوظيفي، يصدر من موظف عام أثناء تأدية عمله وذلك بما يخالف التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، بمعنى آخر استغلال موظفي الدولة لمواقعه وصلاحياتهم، أو ما يعرف بالبيئة الإدارية للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة

ب- تعريف الفساد المالي

هو سوء استخدام الأموال العامة أو تحويلها من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين، أو هو الانحرافات المالية وكذا مخالفة قواعد السلوك من قبل الموظفين في المؤسسة ما وذلك لحصولهم على منفعة مالية. (دور التحول الرقمي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري، 2025، الصفحات 262-254)

الفرع الثاني أنواع الفساد:

يُعدّ الفساد من الظواهر المعقّدة التي مست مختلف المجتمعات، لما له من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون. ولا يقتصر الفساد على شكل واحد، بل يتخذ صورًا متعددة تختلف باختلاف طبيعته ومجالاته والجهات المتورطة فيه، الأمر الذي استدعى تصنيفه إلى أنواع متعددة لتسهيل فهمه ومعالجته.

وتتجلى أهمية تصنيف الفساد في كونه يسمح بتحديد مظاهره بدقة، سواء تعلق الأمر بالفساد المالي كالرشوة والاختلاس، أو الفساد الإداري المرتبط بسوء استغلال السلطة، أو الفساد السياسي الذي يؤثر على نزاهة العملية الديمقراطية. كما يمكن أن يظهر الفساد في أشكال أخرى مثل الفساد الأخلاقي أو الفساد القضائي، وكل نوع منها له أسبابه وآثاره الخاصة.

وعليه، فإن دراسة أنواع الفساد تُعد خطوة أساسية لفهم أبعاده المختلفة، ووضع آليات قانونية ومؤسساتية فعّالة لمكافحته، بما يحقق مبادئ الشفافية والنزاهة ويعزز ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة

أ- الفساد من حيث الحجم:

يقسم الفساد الإداري من حيث الحجم بدوره الى نوعين أساسين هما

- **الفساد الصغير أو الأفقي:**

هو أكثر صور الفساد الإداري انتشارا حيث يشمل كل الانحرافات والسلوكيات الروتينية المذكورة يشكل دوري من قبل الموظفين لعاملين في القطاعات المختلفة كالرشوة مقابل تسهيل الخدمات في شتي القطاعات

كالجمركة ورجال الشرطة وغيرها من المصالح الإدارية المختلفة أو الاختلاس وغيرها من الأفعال الغير المشروعة.

- **الفساد الكبير أو العمودي:** كما يطلق عليه وهو أخطر من سابقه كونه يتم من قبل كبار الموظفين والمسؤولين داخل الدولة لتحقيق مصالح مادية كبيرة تفوق المصالح المحققة من قبل النوع الأول حيث يزيد حجم الفساد الإداري هنا كلما زاد المنصب وحساسيته. (عباس، 2012، صفحة 150)

ب- جريمة الاختلاس الممتلكات والاضرار بها:

تشمل اختلاس أو استغلال الأموال أو الممتلكات العامة أو المخصصة لخدمة الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية، أو الإضرار بها أو التسبب في تلفها، خصوصاً عند استغلال الوظيفة أو السلطة

وهي تطال أيضاً من تحصل على ممتلكات عامة أو مخصصة لخدمة عامة دون وجه حق والاستفادة منها لحسابه أو لحساب الغير، عاقبت **المادة 29** من الأمر 01/06 التي جاءت لتحل محل **المادة 119** الملغاة من قانون العقوبات الجزائري جريمة اختلا المؤسسات العمومية حماية للمال العام والمال الخاص معا، متى قام بها الموظف العمومي أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها. (الأمر 01-06، 2006، صفحة 50)

الفرع الثالث أسباب الفساد:

يُعدّ الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار الدول وتقوّض مسار التنمية، لما ينطوي عليه من ممارسات غير مشروعة تمسّ بنزاهة الوظيفة العامة وتُخلّ بمبدأ سيادة القانون. وقد أولى المشرّع الجزائري عناية خاصة لمكافحة هذه الظاهرة، انسجامًا مع التزاماته الدولية، لا سيما في إطار الأمم المتحدة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صادقت عليها الجزائر، مما انعكس على تطوير المنظومة القانونية الوطنية. وفي هذا السياق، جاء القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ليشكّل الإطار التشريعي الأساسي الذي نظّم مختلف صور الفساد، حيث اعتمد مقاربة شاملة تقوم على الوقاية والعقاب معًا. وقد تضمّن هذا القانون تصنيفًا دقيقًا لأفعال الفساد، متأثرًا بالمعايير الدولية، حيث لم يقتصر على الرشوة فقط، بل وسّع نطاق التجريم ليشمل عدة صور أخرى.

وتتجلى أنواع الفساد في التشريع الجزائري في جملة من الأفعال، أبرزها: الرشوة بمختلف صورها، اختلاس الممتلكات العامة أو تبديدها، استغلال النفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، الإثراء غير المشروع، تبييض الأموال، إضافة إلى جرائم عرقلة سير العدالة. ويُلاحظ أن هذا التنوع يعكس إدراك المشرّع لطبيعة الفساد المركّبة، التي تتجاوز الأفعال الفردية إلى شبكات منظمة قد تمسّ مختلف القطاعات.

وعليه، فإن دراسة أنواع الفساد في التشريع الجزائري تكتسي أهمية بالغة، ليس فقط لفهم الإطار القانوني المنظّم لها، بل أيضًا لتقييم فعالية الآليات المعتمدة في مكافحتها، ومدى توافقها مع المعايير الدولية، بما يساهم في تعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ الحكم الراشد.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

أ- **أسباب الفساد الإداري:**

1. **الأسباب الاقتصادية**: تتلخص أهما في التالي

- تباين الدول في غناها وفقرها مثلما تتباين في نظمها وفلسفتها لاقتصادية وتبعا لذلك تختلف تجاربها التنموية وطبيعة المشاكل والتحديات التي تعترض مراحل نموها والثغرات التي ترافق كل مرحلة منها
- غيال الرقابة وانفصالها مقارنة بما تجنيه الدولة من إيرادات وما توزعه كنفقات يؤدي عادة الى تشجيع على توسيع دائرة الفساد في إدارة المرافق العمومية وضعف الموظفين الحكوميين بما يجعلهم عرضة للانحراف والمغريات التي تؤدي بهم الى الانغماس في ممارسة غير قويمة. (رولاي، 2022، الصفحات 82-83)
- تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال خلق قيود على الاستيراد ومنح الإعانات الحكومية والتحكيم في الأسعار، وانخفاض معدلات الأجور في القطاع العام، ووجود موارد طبيعية كبيرة في الدولة تغري بانتهاج طرق الفساد. (عمري، 2010، صفحة 91)

2. **الأسباب السياسية:** وتتمثل في الآتي:

- غياب القدوة السياسية أي ضعف الإدارة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد وعدم تفعيلهم لإجراءات الوقاية منه وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون.
- تفشي البيروقراطية الحكومية
- المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية
- ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية

3. **الأسباب الاجتماعية**

آثار الحروب ونتائجها والتدخلات الخارجية والتركيبات الطائفية والعشائرية

- عدم الالتزام بالقواعد القيمية التي تحكم المجتمع وكذا غياب الرقيب والسلطة التي تفرض العقوبات على المخالفين للقواعد الاجتماعية
- انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عموما مما يؤدي الى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة (دكتوراه)، 2017، صفحة 148)
- نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع، حيث كلما كانت الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة القوية كلما ازداد الفساد لتفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب الأصدقاء واعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير مشروعة
- الوعي الناتج عن الوازع الديني حيث أنه كلما كان الوازع الديني قويا في أفراد المجتمع قلص ذلك من دائرة الفساد في المجتمع، والعكس صحيح (رولاي، 2022، صفحة 83)

4. الأسباب الإدارية:

التوسع في إقامة المؤسسات والهيئات العامة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري مع وضع المزارد والإمكانيات الكبيرة تحت تصرفها، والتساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها

إضافة الى عدم الاهتمام ببرامج التدريب والاعداد والتقويم التي تجنبهم انحراف وسوء التصرف وتحذرهم من تورطهم في قضايا الفساد، و التضخم في الجهاز الإداري لدى معظم الدول العربية من خلال الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين العمومين مع الثبات النسبي لحجم النشاط الذي تقوم به مما أدى الى اثار سلبية منها: تداخل الاختصاصات و كذا البطالة المقنعة، لعل مرجع هذا التضخم يعوي الى نظام التعيين و الترقية في الوظيفة العامة و هذا فضلا عن اسراف بعض القيادات الإدارية و السياسية العليا في عيين بعض الأنصار و الأتباع و الأقارب بصرف النظر عن كفاءتهم و حاجة المنظمة اليهم. (فريال، 2020، الصفحات 150-155)

التوسع في إقامة المؤسسات والهيئات العامة التي تتبع بالاستقلال المالي والإداري ووضع الموارد والإمكانيات الكبيرة ببرامج التدريب والاعداد والتقويم التي تجنبهم الانحراف وسوء التصرف واحذرهم من تورطهم في قصايا الفساد.

المطلب الثاني: مفهوم الرقمنة:

الرقمنة هي سحر يعيد الزمن والمعلومات الورقية إلى حياة رقمية متلألئة، حيث تتحول الصور والمستندات والأفكار إلى بتات وبايتات ترقص بين أرجاء الأجهزة، ممزوجة بالألوان والأصوات التي تحكي قصص الأمس وترسم مستقبلاً مشرقاً. تعمل الرقمنة على تسهيل الوصول للمعلومات وتحسين كفاءة العمل، وهي سر تطور التعليم والاقتصاد والحياة اليومية. في المملكة العربية السعودية، الرقمنة تحقق ثورة تكنولوجية تغزو كل جوانب الحياة، مما يسهم في تحقيق رؤية 2030 وتحسين الخدمات وزيادة معدلات الوصول للإنترنت في ظل التغيرات المتسارعة والمستمرة التي يشهدها عالم الأعمال اليوم، بات على الشركات مواكبة تلك التغيرات حتى تظل في ركب المنافسة، وتُعد الرقمنة من أبرز مظاهر التغيير والتي ساعدت الشركات على تسخير البيانات للحصول على رؤى أفضل للعملاء وتتبع المنافسين في الوقت الفعلي عبر القنوات والمنصات الشاملة، وأصبح مصطلح الرقمنة من أكثر المصطلحات شيوعًا خاصة بعد بروز دورها في إعادة تعريف كيفية عمل الشركات في كل مجال، لذلك نتناول في هذا المقال تعريف الرقمنة وأنواعها وأهميتها وخطواتها ومجالات استخدامها و إيجابيات ها وسلبياتها، والفرق بينها وبين التحول الرقمي، ومن منظور علمي، ترتبط الرقمنة بمجال تكنولوجيا المعلومات، حيث تُعد من أهم مظاهر التطور التقني المعاصر، كما تعتمد على مبادئ التحول الرقمي الذي يتجاوز مجرد تحويل البيانات ليشمل إعادة تصميم العمليات والخدمات بشكل رقمي متكامل، ولهذا قمنا بتقسيم هذا المطلب الى ثلاث فروع حيث تناولنا في، **(الفرع الأول)**، تعريف

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمنة

الرقمنة وفي **(الفرع الثاني)**، سوف نقوم بدراسة أدوات الرقمنة، وفي (**الفرع الثالث)**، سوف نتطرق الى أهمية الرقمنة.

الفرع الأول تعريف الرقمنة:

الرقمنة هي سحر يعيد الزمن والمعلومات الورقية إلى حياة رقمية متلألئة، حيث تتحول الصور والمستندات والأفكار إلى بتات وبايتات ترقص بين أرجاء الأجهزة، ممزوجة بالألوان والأصوات التي تحكي قصص الأمس وترسم مستقبلاً مشرقاً. تعمل الرقمنة على تسهيل الوصول للمعلومات وتحسين كفاءة العمل، وهي سر تطور التعليم والاقتصاد والحياة اليومية. في المملكة العربية السعودية، الرقمنة تحقق ثورة تكنولوجية تغزو كل جوانب الحياة، مما يسهم في تحقيق رؤية 2030 وتحسين الخدمات وزيادة معدلات الوصول للإنترنت.

في ظل التغيرات المتسارعة والمستمرة التي يشهدها عالم الأعمال اليوم، بات على الشركات مواكبة تلك التغيرات حتى تظل في ركب المنافسة، وتُعد الرقمنة من أبرز مظاهر التغيير والتي ساعدت الشركات على تسخير البيانات للحصول على رؤى أفضل للعملاء وتتبع المنافسين في الوقت الفعلي عبر القنوات والمنصات الشاملة، وأصبح مصطلح الرقمنة من أكثر المصطلحات شيوعًا خاصة بعد بروز دورها في إعادة تعريف كيفية عمل الشركات في كل مجال، لذلك نتناول في هذا المقال تعريف الرقمنة وأنواعها وأهميتها وخطواتها ومجالات استخدامها إيجابيات ها وسلبياتها، والفرق بينها وبين التحول الرقمي. وسوف يتم دراسة الرقمنة من جانبها الفقهي والقانوني. (الرقمنة Digitization أهدافها وأنواعها ومراحلها ومجالاتها إيجابيات ها وسلبياتها، 2026)

أ- **التعريف القانوني**

في التشريع الجزائري لا يوجد إلى حدود الآن تعريف واحد صريح وموحد للرقمة في نص قانون أساسي، لكن يُستخلَص مفهومُها من المقاربة التشريعية والتنظيمية المنتهية في مجال التحول الرقمي للإدارة والخدمات العمومية،

تُفهم الرقمنة في التشريع الجزائري على "أنها تحويل العمليات والإجراءات والوثائق الإدارية والاقتصادية إلى صيغ رقمية (معتمدة على الحاسوب والإنترنت وأنظمة المعلومات) بهدف تحسين الأداء، وتبسيط الإجراءات، ورفع مستوى الشفافية والوصول إلى الخدمات، يرتكَّز في النصوص المذكورة (مثل مخططات التحول الرقمي للإدارة العمومية والجماعات المحلية) على إدماج التكنولوجيا الرقمية في الوظائف العمومية، مع إعادة تنظيم الإجراءات والهيكل القانوني ليوافق متطلبات العصر الرقمي، وليس مجرد إدخال الحاسوب فقط (قيس، 2025، الصفحات 158-157)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمنة

ب- **التعريف الفقهي:**

الرقمنة في اللغة والاصطلاح الفقهي هي تحويل المعلومات أو الوثائق التماثلية (مثل الكتب أو الصور) إلى بيانات رقمية قابلة للمعالجة عبر الحواسيب، كما في تعريف مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي يصفها بـ **"تحويل البيانات إلى معطيات رقمية"** مع التركيز على النقل والحفظ والاسترجاع

تعرَف الرقمنة بأنها عملية تحويل المعلومات والبيانات من شكلها التقليدي (كالوثائق الورقية أو الإشارات التناظرية) إلى شكل رقمي يمكن معالجته وتخزينه ونقله باستخدام الحاسوب والتقنيات الحديثة. وتشمل الرقمنة استخدام الأنظمة الإلكترونية، والبرمجيات، والشبكات، بهدف تحسين الكفاءة وتسهيل الوصول إلى المعلومات.

هي عملية تبديل العتاد الإلكتروني والإشارات التماثلية بالعتاد الإلكتروني وإشارات رقمية، وتمثيل الصور والملفات الغير رقمية مسبقاً (بعد إدخالها في نظام رقمي) بـاِستخدام مجموعة متقطعة مكونة من نقاط منفصلة حين معالجتها، وتعني أيضا التحول في الأساليب التقليدية المعهود بها إلى نظم الحفظ الإلكترونية، هذا التحول يستدعي التعرف على كل الطرق والأساليب القائمة واختيار ما يتناسب مع البيئة الطالبة لهذا التحول. والتحول إلى الرقمية ليس صيحة تموت بمرور الزمن، بل أصبح أمرا ضروريا لحل كثير من المشكلات المعاصرة من أهمها القضاء على الروتين الحكومي وتعقد الإجراءات في ظل التوجه إلى الحكومات الإلكترونية وبخاصّة الوظائف المدعومة بشبكات الحواسيب، وكذلك القضاء على مشاكل التكدس وصعوبة الاسترجاع. (ويكيبيديا اليمين، مسابقة ويكي التقنية)، (الزهراء، 2025، صفحة 96)

وفي السياق الفقهي تُدرس كأداة للحفاظ على الشفافية والأمان في المعاملات، مثل رقمنة الوثائق الشرعية دون الإضرار بالأحكام المتعلقة بالإثبات أو الخصوصية، كما يُشير الفقه الإسلامي إلى الرقمنة كوسيلة تكنولوجية تُقنَّن لتتناسب مع النظريات الفقهية التقليدية، خاصة في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الافتراضية، كما في مناقشات حول تأثيرها على الأنظمة القانونية والفقهية، مثلا أصبحت
الرقمنة موضوع بحث في إعادة النظر بالفقه لمواكبة الطفرات التكنولوجية، مع الحرص على عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة مثل الحفاظ على الملكية والعقود.

الفرع الثاني: أدوات الرقمنة:

هي منصات تعتمد على تكنولوجيا الويب و تنتج الوصول الى مجمعة من الخدمات البعيدة، سواء كنت تفاعلية أو غير تفاعلية، والتي بثها أو توفيرها، و التي يمكن بثها عبر الانترنت، يمكن أن تكون هذه الخدمات مدفوعة أو مجانية، مع إمكانية الوصول اليها بطرق محدودة أو غير محدودة و تلعب المنصات الرقمية في الجزائر دورا بارزا و كبير في خلق الثروة و تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال ظهور العديد من الخدمات و الشركات القائمة عليها، بإضافة ذلك، تساهم هذه المنصات في تنمية الأسواق التجارية و المالية، و تعزيز الشمول المالي للأفراد، كما و توفرت فرص العمل و تعزيز التنافسية الاقتصادية بين المؤسسات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمنة

أ- **المنصات الرقمية:**

هي عبارة على منصات تعتمد على تكنولوجيات الويب وتتيح الوصول الى مجموعة من الخدمات البعيدة، سواء كانت تفاعلية أو غير تفاعلية، والتي يمكن بثها أو توفيرها عبر الانترنت، يمكن أن تكون هذه الخدمات مدفوعة أو مجانية، مع إمكانية الوصول اليها بطرق محددة أو غير محددة وتلعب المنصات الرقمية في الجزائر دورا كبيرا في خلق الثروة وتعزيز النمو الاقتصادي، من خلال ظهور العديد من الخدمات والشركات القائمة عليها.

بالإضافة الى ذلك تساهم هذه المنصات في تنمية الأسواق التجارية والمالية، وتعزيز الشمول المالي للأفراد، كما توفر فرص العمل وتعزيز التنافسية الاقتصادية بين المؤسسات. (الزهراء، 2025، صفحة 96)

ب- **الحوسبة الحسابية:**

وفقا لتعريف المعهد الوطني الأمريكي للمعايير التكنولوجية، بأنها نموذج، يوفر الوصول المناسب والدائم الى الشبكة عند الحاجة لمشاركة مجموعة متنوعة من المواد الحاسوبية القابلة للتشكيل، مثل الشبكات عند الحاجة لمشاركة مجموعة متنوعة من الموارد الحاسوبية القابلة للتشكيل، مثل الشبكات والخوادم والتخزين والتطبيقات والخدمات، ببساطة تتيح الحوسبة السحابية للمستخدمين الوصول الى الموارد الحاسوبية بكفاءة ومرونة. (عيسى، 2017، صفحة 52)

ج- تحليلات البيانات الضخمة: (Data Big)

أحدثت تحاليل البيانات الضخمة ثورة في مجال التكنولوجيا، وقد نشأة الحاجة اليها نتيجة لزيادة حجم البيانات التي تجمعها المنظمات والتي تتجاوز قدرة نظم المعلومات التقليدية مثل الأرشيف القديم والذي يتم اما معالجتها أو يتم حذفها إذا كانت غير مهمة أما إذا كانت في بالغ الأهمية وتحتوي على معلومات خاصة بالأشخاص يجب معالجتها.

تتميز البيانات الضخمة بحجمها الهائل وسرعتها وتنوعها مما يستدعي استخدام تقنيات متقدمة لتحليلها، في عام 2019 فان البيانات الضخمة هي **" مجموعات من البيانات التي تتميز بخصائص فريدة تشمل الحجم الكبير، السرعة، التباين، التنوع، المصداقية وصحة البيانات، والتي لا يمكن معالجتها بكفاءة باستخدام أساليب تقليدية لتحقيق الاستفادة منها"** حسب تعريف المنظمة العالمية. (الزهراء، 2025، صفحة 96)

الرقمنة في الجزائر:

بالرغم من اطلاق الجزائر لمشروع 2013، و بالرغم من الجهود المبذولة الا أن الجزائر لم تصل الى مستوى الدول المتقدمة في مجال الرقمنة، حيث يشير مؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2021 أن الجزائر تحتل المرتبة 100 من بين 130دولة و يمكن تفسير هذه الفجوة بسبب ضعف التغطية بشبكة الأنترنت و ارتفاع أسعار الهاتف النقال و عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على منافسة المؤسسات الدولية في مجال التكنولوجيا لكن هذه

لا يحجب الدول الفعال و الإرادة القوية للدولة في التغلب على هذه الفجوة فبالنظر الى الأرقام المقدمة من طرف وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية فان الجزائر عرفت تطورا ملحوظا فيما يخص الربط بشبكة الألياف البصرية في السداسي الأول من سنة 2020 حوالي 120 343 16 كلم بزيادة قدرها 4.79 عن نسبة 2019 و قابلة لزيادة.

تفعيل خدمات الحكومة الإلكترونية وتحسين الوصول الى المعلومات التي تخص الدولة واداراتها.

- دعم اعتماد الرقمنة في المؤسسات والإدارات الجزائرية وبين جميع الفئات الاجتماعية التقليل من استعمال الأوراق في المعاملات سواء كانت مع الإدارة أو مع الأفراد أي فئة المجتمع.
- تعزيز قطاع التكنولوجيا المعلومات بما يتضمن تعزيز دوره المحلي والدولي
- تطوير المهارات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الفرع الثالث: أهمية الرقمنة:

أهمية الرقمنة في مواكبة التطورات النوعية والكمية في مجال تقنيات ونظام المعلومات، مما يؤدي الى بروز ثورة معلوماتية مستمرة، فالتحول الرقمي يمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات القرن الواجد والعشرون ومنه يمكن تلخيص أهمية الرقمنة حيث تتجلى فيما يلي:

انبثاق ثورة المعلومات المعرفة حيث يشهد هذا العصر انفجارا هائلا في المعلومات المعرفة، بحيث تتزايد كميات البيانات بوتيرة سريعة جدا، مما يجعل من الصعب على الأفراد استيعابها والالمام بها

ثورة العمال والانترنت فقد اخترت الانترنت من أبرز الابتكارات التكنولوجية التي أحدثت تحولا جذريا في الألفية الثالثة حيث ينظر اليه كقوة دافعة لتحقيق ازدهار غير مسبق في التاريخ الحديث، فمنذ اختراع الة الطباعة تقبل 500 عام لم يشهد العالم تقدما تقنيا بمثل هذا التأثير الواسع، (مقرطا، 2023، صفحة 13)

تمكين الوصول الشامل والمعمق الى المعلومات بما يشمل أصولها وتفرعاتها، ركيزة أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في المجتمعات الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة إمكانية طباعة المعلومات عند الحاجة واصدار نسخ للمستخدمين الحصول على نسخ مادية من الوثائق رقمية بسهولة للحصول على محتوى مطلوب بأعلى درجة من الدقة والوضوح وإمكانية المتكامل مع الوسائل الاخرة لتحقيق هذه النتيجة (كالصوت، الصورة، الفيديو)، تعتمد الحكومات على الأدوات الرقمية لتعزيز كفاءة المعاملات والخدمات الحكومية، مما يسهم في تحسين تفاعلها مع الجمهور والقطاع الخاص، كما يتيح هذا التحول تجاوز الطرق التقليدية مما يؤدي الى تقليل الجهد والوقت والتكاليف، وتحقيق خدمات أكثر سرعة ودقة. . (لزرق، 2024، صفحة 05)

تستفيد المؤسسات الحكومية من تحليل البيانات الضخمة لتعزيز اتخاذ القرارات في مجالات متنوعة، مثل الصحة والاقتصاد، يتيح استخدام أنظمة معقدة جمع البيانات من مصادر متعددة والاستجابة الفورية للتغيرات مما يدعم تطوير السياسات وتحسين الخدمات العامة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

ساهم التطور الرقمي في تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري من خلال تقليل التدخل البشري في العمليات الحكومية، كما يؤدي الى تسريع الإجراءات وتقليل مدتها، ضمات استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والبيئية لتحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. (كتاف وانزار، 2024، صفحة 181)

ترشيد النفقات وخفض المصروفات يعني اعتماد استراتيجية تهدف الى تقليل التكاليف غير الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

توفر الرقمنة فرصا جديدة للعمل الحر من خلال تسهيل وصول الأفراد الى الأسواق المستهدفة كالأسواق الالكترونية، مما يمكنهم من انشاء وإدارة مشاريعهم الصغيرة بسهولة، كما يتيح لهم فرص التوسيع من خلال الاتصال المباشر بالأسواق المحلية والدولية. (غزالي، 2020-2019، صفحة 50)

انتقال المنظمات من النموذج التقليدي الذي يعتمد على عدد كبير من الموظفين وهياكل تنظيمية معقدة الى نموذج أكثر كفاءة ومرونة و من خلال ما تم ذكره يمكن القول على أن الرقمنة تتضح من خلال التدفق الهائل للمعلومات في عصر التكنولوجيا المعلومات و الاتصال يتجلى الدور الحيوي للرقمة في تعزيز فعالة الأداء و اتخاذ القرارات داخل المنظمات الحديثة، تعتبر الرقمنة مدخلا معاصر لتطوير و تحديث هذه المنظمات حيث يساهم في تحسيت الكفاءة التشغيلية، و تقليل التكاليف و زيادة الإنتاجية و ذلك من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية في العمليات اليومية لتتمكن المؤسسات من أتمته المهام، تبسيط العمليات، و تقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز من قدراتها على التكييف مع التغيرات السريعة في السوق و تلبية احتياجات العملاء بكفاءة أعلى.

المبحث الثاني: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري:

تميز القرن العشرون بالعديد من التحديات والتطورات على اختلافها، وكان لها أثر واضح ومباشر على الإدارة العامة، ومن هذه التحديات تطور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولمواجهة هذه التحديات كان من الضروري على الجهاز الحكمي اجداث تغييرات جذرية في التسيير الإداري للمؤسسات والمرافق العمومية وكيفية تقديميها للخدمات المرفقية.

يقوم الإصلاح الإداري على التجديد والتغيير في مختلف هياكل واستراتيجيات سير العملية الإدارية وتنظيم البناء الحكومي والتركيز على الاستخدام الأمثل للموارد المستخدمة في تقديم الخدمات، وهذا يحقق حسن التسيير وترشيد النفقات وتحقيق الجودة والأكثر من ذلك إعطاء مكانة وأهمية للموظف العمومي، من خلال تجسيد مبادئ العدل والشفافية عند التعيين في الوظائف العامة، ومن بين ما يحققه الإصلاح في هذا الشأن تفعيل أخلاقيات الوظيفة العمومية. (جميلة، 2024، صفحة 31)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمنة

المطلب الأول: آليات الرقمنة لمكافحة الفساد:

تعد ظاهرة الفساد من أخطر التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. ومن هذا المنطلق، لم يعد التصدي للفساد يقتصر على التجريم والعقاب، بل أصبح يستوجب تبني مقاربة شاملة تقوم على جملة من الآليات القانونية والمؤسساتية والوقائية، التي تهدف إلى الحد من أسبابه ومعالجة مظاهره

وفي هذا السياق، اعتمد المشرّع الجزائري منظومة متكاملة لمكافحة الفساد، ترتكز على تكريس مبادئ الحكومة الرشيدة، وعلى رأسها الشفافية، النزاهة، والمساءلة. وقد تعزز هذا التوجه بشكل واضح من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، لاسيما بموجب **المادة 204 "**التي أقرت إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بما يعكس إرادة دستورية صريحة في إضفاء الطابع المؤسسي والرقابي على جهود مكافحة الفساد" (لسنة، 2020، صفحة 82)

حيث تتنوع آليات مكافحة الفساد بين آليات وقائية، تهدف إلى منع وقوع الفساد من خلال نشر الشفافية وتعزيز أخلاقيات الوظيفة العمومية، وآليات ردعية تقوم على تجريم الأفعال الفاسدة ومعاقبة مرتكبيها، إضافة إلى آليات رقابية تعتمد على أجهزة مستقلة وهيئات متخصصة تتولى الكشف عن الفساد والتحقيق فيه. كما تشمل هذه الآليات أدوات حديثة كالتصريح بالممتلكات، وحماية المبلغين، ورقمنه الإدارة، بما يسهم في تقليص فرص الفساد وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة.

وعليه، فإن دراسة آليات مكافحة الفساد تقتضي الوقوف على مختلف هذه الوسائل وتحليل فعاليتها، سواء من حيث تأطيرها القانوني أو من حيث تطبيقها العملي، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال إبراز أهم الآليات الوقائية والردعية والرقابية المعتمدة في التشريع الجزائري، تم التطرق في هذا المطلب الى الشفافية في **(الفرع الأول)** تم الطرق في (**الفرع الثاني)** الى المساءلة وفي **(الفرع الثالث)** تم تطرق الى التتبع الالكتروني.

الفرع الأول: الشفافية:

في الجزائر، يعتبر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06/01 من الأدوات الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق النزاهة والشفافية في العمل الحكومي والقطاع الخاص. يقوم هذا القانون بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة، ويشجع على تعزيز الوعي بمخاطر الفساد وسبل مكافحته اعتماد استراتيجية وقائية لمكافحة الفساد فقد تضمن في **المادة 15** من قانون 01/06 موضوع المجتمع المدني وأوجب ضرورة تشجيع مشاركته في الوقاية من الفساد من خلال ادابير أهمها: (الأمر 01-06، 2006، صفحة 14)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

أ- **اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار:**

مع تعزيز المشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية لبناء علاقة سليمة ما بين الدولة والمجتمع المدني، وأي نظام شامل بمساءلة يجب أن يتم تطبيقه من قبل الطرفين الدولة والمجتمع المدني الأمر الذي يعد من أهم مقومات الحاكمية والديمقراطية الحقيقية.

ب- **اعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية:**

مخاطر الفساد على المجتمع، حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بدور فاعل في رفع مستوى الوعي العام حول ظاهرة الفساد ومخاطر ها وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، بمجهودات وتنمية الإحساس بالمواطنة لدى الأفراد مع مراعات حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص

كما نصت **المادة 3 من نفس القانون** على أنه: " تفرض على المسؤولين العموميين والهيئات العمومية اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، مع تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالفساد في حدود الاحترام لحرمة الحياة الخاصة والأمن الوطني " (الأمر 01-06، 2006، صفحة 14)

تنص هذه المادة على تكريس مبدأ الشفافية كأحد الركائز الأساسية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد، حيث تُلزم المسؤولين العموميين والهيئات العمومية باعتماد الوضوح والانفتاح في مختلف مراحل اتخاذ القرار الإداري. ويُفهم من ذلك أن الإدارة لم تعد تعمل في إطار السرية المطلقة، بل أصبحت مطالبة بتبرير قراراتها والكشف عن معاييرها وإجراءاتها، بما يضمن خضوعها للرقابة ويحدّ من التعسف في استعمال السلطة

كما تؤكد المادة على ضرورة تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وهو ما يعكس انتقالًا من مفهوم الإدارة المنغلقة إلى الإدارة التشاركية. فمشاركة الأفراد، سواء عبر آليات الاستشارة أو إبداء الرأي أو من خلال المجتمع المدني، تساهم في تحسين جودة القرارات العمومية وتدعيم مشروعيتها، باعتبار أن المواطن لم يعد مجرد متلقٍ للقرارات بل طرفًا فاعلًا في صنعها.

ومن جهة أخرى، تُقر المادة بحق وسائل الإعلام والجمهور في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالفساد، وهو ما يُعد تجسيدًا لمبدأ الحق في الحصول على المعلومة كحق دستوري وآلية فعالة لكشف التجاوزات. فالإعلام يلعب دور "السلطة الرابعة" في مراقبة أداء الإدارة وكشف ممارسات الفساد، مما يعزز الشفافية ويكرس المساءلة

غير أن هذا الحق ليس مطلقًا، إذ قيدته المادة بضرورة احترام حرمة الحياة الخاصة ومتطلبات الأمن الوطني. وهذا التقييد يعكس سعي المشرّع إلى تحقيق توازن دقيق بين مبدأ الشفافية وحقوق الأفراد من جهة، ومصالح الدولة العليا من جهة أخرى، بحيث لا تتحول الشفافية إلى وسيلة لانتهاك الخصوصية أو الإضرار بالأمن العام

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

وعليه، يمكن القول إن هذه المادة تؤسس لإدارة حديثة قائمة على الانفتاح والمساءلة والتشاركية، وتشكل أداة قانونية مهمة في الوقاية من الفساد وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات.

وهذا ما تطرقت اليه **المادة 15 من نفس القانون على أنه:"** يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير" (الأمر 01-06، 2006، صفحة 14) وهي كما يلي:

- اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.
- إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع
- تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

كما تم إدراج مبدأ الشفافية صراحة في الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 (المادة 204) عبر إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي يُنظمها قانون رقم 22-08 لسنة 2022 وهو ما يعطي لمفهوم الشفافية بعداً مؤسساتياً ورقابياً في مجال مكافحة الفساد، السند الدستوري: تنص المادة 204 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، باعتبارها مؤسسة دستورية مستقلة تعنى بترقية الشفافية وتعزيز النزاهة في تسيير الشؤون العمومية، وهو ما يكرّس مبدأ الشفافية في أعلى هرم القواعد القانونية في الدولة، وقد تم تجسيد هذه الهيئة وتنظيمها بموجب القانون رقم 22-08 المؤرخ في 05 ماي 2022، الذي يحدد تشكيلتها وصلاحياتها وكيفيات عملها، مما يمنحها بعداً مؤسساتياً ورقابياً فعالاً في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته. (لسنة، 2020، صفحة 82)

يستمد مبدأ الشفافية في التشريع الجزائري من سند دستوري مباشر يتمثل في **المادة 204 من دستور 2020،** والتي كرست إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته كهيئة دستورية مستقلة. ويُفهم من هذا التنصيص أن المشرّع الدستوري لم يكتفِ بالإقرار الضمني للشفافية ضمن مبادئ الحكامة، بل ارتقى بها إلى مبدأ دستوري مؤسس من خلال إسناد تجسيدها إلى جهاز مؤسساتي يتمتع بالاستقلالية، وهو ما يضفي عليها طابع الإلزام والسمو وفقاً لمبدأ تدرج القواعد القانونية، ومن الناحية القانونية، فإن إدراج هذه الهيئة ضمن أحكام الدستور يعني (لسنة، 2020، صفحة 82):

- أن الشفافية أصبحت التزاماً دستورياً يقع على عاتق جميع السلطات العمومية، وليس مجرد توجيه سياسي أو أخلاقي
- أن مكافحة الفساد لم تعد وظيفة إدارية فقط، بل أضحت وظيفة ذات طبيعة دستورية رقابية

الفرع الثاني: المساءلة:

تعد المساءلة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني في الدولة الحديثة، حيث تمثل آلية جوهرية لضمان خضوع السلطة للقانون وتحقيق التوازن بين ممارسة الاختصاصات وحماية الحقوق والحريات. وفي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

هذا السياق، يكرّس التشريع الجزائري مبدأ المساءلة باعتباره امتدادا لمبدأ سيادة القانون، إذ لا يمكن تصور سلطة دون رقابة أو مسؤولية، سواء كانت هذه السلطة سياسية أو إدارية أو قضائية، وقد تعزز هذا المبدأ بشكل واضح في ظل أحكام دستور سنة 2020، الذي أرسى دعائم الحكم الراشد من خلال تكريس الشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز دور الهيئات الرقابية المستقلة. كما عمل المشرّع الجزائري، من خلال مختلف القوانين والتنظيمات، على وضع آليات متعددة لتفعيل المساءلة، سواء عبر الرقابة الإدارية الداخلية، أو الرقابة القضائية، أو من خلال هيئات متخصصة في مكافحة الفساد، وعليه، فإن دراسة المساءلة في التشريع الجزائري تقتضي الوقوف على مختلف صورها وأدواتها، وتحليل مدى فعاليتها في تكريس دولة القانون، وضمان حسن سير المرافق العامة، وحماية المال العام من كل أشكال الانحراف والاستغلال غير المشروع.

أ- المساءلة التنفيذية

يقصد هبا مسؤولية الجهاز التنفيذي عن محاسبة نفس، عرب سبل إدارية، ووسائل تصب العمل الإداري لتضمن سالمة الجهاز التنفيذي، كاستخدام التدابير الوقائية، وإعمال برامج نوعية تتجلى عرب أهم مظهرين هي الرقابة الرئاسية والرقابة الوصاية

1. الرقابة الرئاسية:

ان المساءلة الإدارية ترتبط بمفهوم السلطة الرئاسية و مبدأ التدرج الهرمي الذي يميز التنظيم الإداري لذلك يجب تجديد مفهوم السلطة الرئاسية التي تعرف بأنها العلاقة القانونية القائمة بين الرئيس و الرؤوس أثناء ممارسة لنشاط الإداري"، أو هي الرقابة الذاتية، لأن الإدارة اراقب نفسها، فكبار الموظفين يشرفون على تصرفات صغارهم، و كل طبقة من الموظفين تخضع لطبقة أعلى حتى تصل الى الوزير، و هو الرئيس الأعلى لجميع المصالح التابعة لوزارته، و تتحقق الرقابة الإدارية بإصدار الرؤساء المنشورات و الأوامر و المعلومات الى مرؤوسهم بقصد توجيههم في أعمالهم و ارشادهم الى كيفية تنفيذ القوانين و اللوائح، كما تظهر في حق الرؤساء في مراجعة أوامر المرؤوسين لإقرار أو وقفها أو تعديلها أو الغائها و كذلك في حقهم في توقيع العقوبات التأديبية (علي و هنأن، 2017، الصفحات 21-20).

2. الرقابة الوصاية:

تمارس السلطة الوصاية في حدود القانون والنصوص من طرف السلطات المركزية على السلطات الإدارية اللامركزية من أجل الحفاظ على وحدة الدولة دستوريا سياسيا ووطنيا من مخاطر الخروج عنها، وتعريض كيان الدولة للانهيار والتهديم تبعا لذلك

وبالتالي يقصد بالسلطة الوصاية " مجموعة السلطات التي يقرها القانون للسلطة العليا على أشخاص الهيئات اللامركزية بقصد حماية المصلحة العامة، فيعتبر نظام الوصاية أداة قانونية بموجبها تضمن وحدة الدولة، وذلك بإقامة علاقة قانونية دائمة ومستمرة بين الأجهزة المستقلة والسلطات المركزية، كما أنه نظام يكفل للهيئات المستقلة حقها في اتخاذ القرارات بالكيفية والحدود التي رسمها القانون.

ب- المساءلة البرلمانية (مكافحة الفساد عبر متابعة النشاط الحكومي):

يلعب البرلمان دورا مهما في مجال مكافحة الفساد بمراقبة عمل الجهاز التنفيذي للدولة، مكرسا اليات أخرى مخولة له دستوريا، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية واستجواب الوزراء حول مختلف القضايا:

1. **الأسئلة البرلمانية:**

نصت عليه **المادة 152** من ال دستور2020 يعد السؤال احدى الاليات الرقابية الدستورية وهو وسيلة إعلامية ورقابية للنواب حول التصرفات الحكومية، بحيث تعتبر الأسئلة البرلمانية من وسائل الرقابة التي يستعملها البرلمان بطريقة فردية كمراقبة لأعمال الحكومة، حيث يقصد بالسؤال هو إمكانية عضو البرلمان من توجيه أسئلة للوزير فالغاية من السؤال هو تقصي الحقيقة والسعي لمعرفتها.

كما يمنع للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية الا إذا طلب ذلك رئيس الجمهورية وهذا كان قبل تعديل **المادة 152** وبعد تعديلها أصبح يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية الا إذا طلب ذلك رئيس الجمهورية. (لسنة، 2020، صفحة 82)

الفرع الثالث: التتبع الالكتروني:

ينظم قانون الإجراءات الجزائية الجديد **رقم 25-14 المؤرخ في 3 أوت 2025** التتبع الإلكتروني كجزء من رقمنة الإجراءات الجنائية، مع التركيز على استخدام التقنيات لمراقبة المشتبه بهم وجمع الأدلة دون انتهاك الحريات، كما يسمح القانون لضباط الشرطة القضائية باستخدام أجهزة تقنية وإلكترونية لمعاينة وإثبات الجرائم، بما في ذلك مراقبة الأشخاص أو الأشياء ذات الصلة بالجرائم المنصوص عليها في **المادة 24** و التي تنص على أنه: **" تتولى الضبطية القضائية البحث والتحري عن الجرائم المقررة في قانون العقوبات وجمع الأدلة عنها والبحث عن مرتكبيها، ما لم يُنص القانون على خلاف ذلك."**، مع إمكانية التمديد عبر الإقليم الوطني بعد إخطار وكيل الجمهورية. كما يُتيح تلقي الشكاوى والبلاغات إلكترونيًا، مع إجراء تحقيقات ابتدائية تشمل الاستدلالات الرقمية. (الأمر رقم 155-66 المعدل والمتمم بالأمر 25-14، 2025، الصفحات 5-6)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

أ- التبليغ الالكتروني:

يعد التبليغ والإخطار الإلكتروني من أبرز مستجدات قانون الإجراءات الجزائية الجديد رقم 25-14 المؤرخ في 3 أوت 2025، حيث يهدف إلى تسريع الإجراءات القضائية وتقليل التكاليف عبر استخدام الوسائط الرقمية وفي التفاصيل فإن القانون الجديد وبالتحديد في مواده" **619 و620"** وما يليها جاء بمستجد مهم يتعلق بـ **"التبليغات والاستدعاءات عبر الوسائط الإلكترونية"**، بحيث يسمح النص بإجراء التبليغ بواسطة الوسائل الالكترونية، شريطة موافقة الشخص المعني أو إذا صرّح بعنوان إلكتروني رسمي يمكن مراسلته، وهو الإجراء الذي سيخفف أعباء التبليغات والاستدعاءات الورقية التقليدية التي كانت تستغرق وقتا طويلا وتكلف مبالغ باهظة.

وفي هذا السياق، أوضحت مصادرنا أن تطبيق هذا الإجراء الجديد يفرض شروطاً دقيقة، كاستعمال عنوان إلكتروني مصادق عليه، وكذا إشعارات مزدوجة على شاكلة" email + SMS ومحاضر إلكترونية تثبت الاستلام، وتشترط أن يكون التبليغ عبر منصات رسمية مؤمنة وترفق بإشعار استلام رقمي له قوة قانونية. حيث نصت **المادة 620**على أنه: **" تبلغ القرارات والأحكام والأوامر فيما قضت به في الدعويين العمومية والمدنية، في الحالات التي يكون فيها ذلك ضرورياً، بناءً على طلب النيابة العامة أو طلب الطرف المدني أو الإدارات المرخص لها قانوناً "**، تجسد هذه المادة الجانب العملي والتطبيقي لنظام التتبع الإلكتروني، من خلال ضبط التزامات المحكوم عليه والآثار المترتبة عن الإخلال بها، مما يجعلها ركيزة أساسية لضمان فعالية هذا النظام وتحقيق أهدافه في إطار سياسة جنائية حديثة تقوم على التوازن بين الردع والإدماج. (الأمر رقم 155-66 المعدل والمتمم بالأمر 25-14، 2025)

ويدخل إدراج التبليغات الإلكترونية في القانون، حسب المصادر ذاتها، في إطار توسيع الخدمات الإلكترونية في قطاع العدالة، بهدف تحسين ورفع جودة الخدمة العمومية، على شاكلة إطلاق المنصة الرقمية لإيداع الطلبات والحصول على رخص الاتصال بالمحبوسين إلكترونيا، حيث يسمح النظام الذي دخل حيز التنفيذ في 2022 للأشخاص المسموح لهم قانونا بالاتصال بالمحبوس بالولوج إلى المنصة الرقمية عبر الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل، والحصول على رخصة الاتصال، كما استحدثت وزارة العدل في 2023، في سياق تحسين وتطوير الخدمات القضائية لتقريب العدالة من المواطن، ما يعرف" **الشباك الإلكتروني الوطني"**، مما يتيح للمتقاضين ومحاميهم الاطلاع على مآل القضايا ومنطوق الأحكام والحصول على النسخة العادية للأحكام والقرارات القضائية الإدارية، انطلاقا من أية جهة قضائية إدارية عبر التراب الوطني، وبالتالي تجنيبهم عناء التنقل إلى مقر الجهة القضائية التي أصدرتها.

حيث نصت أيضا **المادة 619** من نفس القانون على ما يلي: **" يمكن للنيابة العامة أن ترسل التكليف بالحضور بالطريق الإلكتروني متى كان المعني قد أبدى قبوله بذلك يجب أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة"**، تمثل هذه المادة نقلة نوعية في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، من خلال إدماج التكنولوجيا في تنفيذ العقوبات، وتكريس بدائل حديثة للحبس، ويعد التتبع الإلكتروني أحد أبرز تجليات هذه السياسة، لما يوفره من فعالية في الرقابة، ومرونة في التنفيذ، ومساهمة في تحقيق العدالة الجنائية الحديثة. (الأمر رقم 155-66 المعدل والمتمم بالأمر 25-14، 2025)

المطلب الثاني تجارب ناجحة في استخدام الرقمنة لمكافحة الفساد:

وفي هذا الإطار، شرعت الجزائر في تجسيد عدة مشاريع رقمية تهدف إلى الحد من الفساد الإداري والمالي، من أبرزها رقمنة قطاع المالية من خلال نظام المعلومات الجبائي، الذي يتيح تتبع العمليات الضريبية وتقليص فرص التلاعب، إضافة إلى إطلاق منصات إلكترونية للصفقات العمومية تضمن مبدأ المنافسة والشفافية في إبرام العقود. كما تم إدخال الرقمنة في قطاع العدالة عبر الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتسيير القضايا، وهو ما يساهم في تقليل التدخل البشري المباشر ويحد من مظاهر الرشوة والمحسوبية.

كما تُعدّ بوابة الخدمات العمومية الإلكترونية التي أطلقتها الدولة خطوة مهمة نحو تكريس مبدأ الإدارة الإلكترونية، حيث تسمح للمواطنين بالحصول على الوثائق والخدمات عن بعد، مما يقلل من البيروقراطية ويُضيّق هامش الفساد المرتبط بالاحتكاك المباشر. وتندرج هذه الجهود ضمن استراتيجية وطنية للتحول الرقمي، تسعى إلى تحسين جودة الخدمة العمومية وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة.

وعليه، فإن التجربة الجزائرية في مجال رقمنة الإدارة لمكافحة الفساد، رغم حداثتها، تُظهر توجهاً واضحاً نحو تبني الحلول الرقمية كآلية وقائية وعلاجية في آن واحد، وهو ما يمهد لبناء منظومة أكثر شفافية وفعالية في مواجهة مختلف أشكال الفساد. (الأمر رقم 08-22 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-06، 2022)

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين، حيث تطرقنا في **(الفرع الأول)** الى تجارب دولية حول كل قارة، وفي **(الفرع الثاني)**، تطرقنا الى التجارب العربية حيث أخذنا كل دول عربية كأنموذج حول مدى تطبيق الرقمنة، في **(الفرع الثالث)** تطرقنا الى التجربة الجزائر، وأخذنا في ذألك تجارب في مختلف المجالات وأخذنا رأي المشرع حول تطبيق الرقمنة.

الفرع الأول تجارب دولية:

الفساد هو استنزاف للتنمية، حيث يؤثر على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً بصورة أكثر من غيرهم، مما يزيد من التكاليف ويقلل من فرص الحصول على الخدمات الأساسية. والبنك الدولي يحارب الفساد منذ ما يقرب من ثلاثة عقود ومنذ خطاب رئيس البنك الدولي الراحل "جيمس و **"ولفنون"** في عام 1996 بعنوان **"سرطان**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

الفساد"، قام البنك بقيادة العديد من المبادرات لمكافحة الفساد وتقوية المؤسسات. ونحن نستخدم حلول التكنولوجيا الحكومية أو الابتكارات الرقمية لتعزيز الشفافية والمساءلة. ويرجع هذا التركيز إلى طلب البلدان المتعاملة مع البنك الدولي على الكفاءة، والحاجة إلى حماية الاستثمارات المرتبطة بالمناخ، والتي من المتوقع أن تصل إلى 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030، وتكثيف جهود استرداد الأموال، وزيادة مطالب الجمهور بالمساءلة، تُعد التكنولوجيا الحكومية نهجاً ذا أثر تحويلي لمعالجة نقاط الضعف التي تغذي مسببات الفساد في المؤسسات. ومن خلال دمج الحلول الرقمية مع إصلاحات الحكومة الأوسع نطاقاً، يمكن للتكنولوجيا الحكومية تفكيك الفساد المنهجي عند تصميمها بما يتناسب مع السياقات المحلية وتطبيقها في إطار منظومة داعمة، وتؤدي الحلول الرقمية إلى تحسين تقديم الخدمات العامة من خلال توسيع نطاق تغطيتها وتوفير إمكانية الحصول عليها وكفاءة استخدامها. وللتكنولوجيا الحكومية أيضاً أثرها في الحد من مخاطر الفساد. فعلى سبيل المثال، تقلل رقمنة إجراءات التصاريح والتراخيص وإصدارها من خلال البوابات الإلكترونية الحكومية من فرص الرشوة والمحسوبية. (بابلو وغيريو، 2025)

نجح مجلس أوروبا في تبني ثلاث آليات اتفاقية على غابة كبرة من الأهمية في مجال محاربة الفساد بالقارة الأوروبية، تعد أكثر صكوك العالم شمولية لجميع الجوانب المتعلقة بجريمة الفساد، والتي تتمثل أساسا في كل من الاتفاقية الجنائية للفساد وبروتوكولها الملحق، والاتفاقية المدنية للفساد برم مجلس أوروبا الاتفاقية الجنائية للفساد "الاتفاقية رقم 173" في السابع والعشرون من شهر جافني سنة 1999

ودخلت حز النفاذ في الفاتح من شهر جولة عام ،200 وهي عبارة عن صك طموح هدف

إلى تجرم مجموعة واسعة من السلوكيات الفاسدة المشكلة لجرمة الفساد، وتحسن التعاون الدولي لتسريع أو السماح بمحاكمة الفاسدين، كما أن التصديق علها مفتوح لجمع الدول بما في ذلك 3 الدول غر الأوروبية وما مز هذه الاتفاقية خصوصا أن لها مجالا واسع التطبيق، كما تأتي استكمالا للصكوك القانونية الموجودة بالفعل؛ كاتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن الفساد لعام ،1997 واتفاقية منظمة التعاون والتنمية في كل من الاتفاقية الجنائية للفساد وبروتوكولها الملحق والاتفاقية المدنية للفساد.

تعتبر "مجموعة الدول المناهضة للفساد" الآلة المكلفة بالسهر على تطبق المعاهدات الدولة، ومختلف التوصيات والقرارات التي أصدرها مجلس أوروبا، في مجال الوقاحة من الفساد ومكافحته، فقد نصت صراحة جمعها على منح هذه الآلة وظيفة الرقابة على مدى تقد الدول بأحكامها، وذكر من ذلك خصوصا ما نصت عله **المادة 24** من الفصل الثالث من الاتفاقية الجنائية حول الفساد، الموسوم بـــ" آليات المراقبة كما 21 والتنفيذ،" وجاء فاها: "تقوم مجموعة الدول المناهضة للفساد بمراقبة مدى تنفذ الأطراف لهذه الاتفاقية حيث نصت أرضا المادة السابعة من البروتوكول الملحق بها على ما لي: "تتولى مجموعة الدول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والرقمة

المناهضة للفساد وهو ذاته ما نصت عله أرضا المادة الرابعة عشر من الاتفاقية 22 مراقبة تنفذ الأطراف لهذا البروتوكول المدنية للفساد وجاء فيها: " تتكفل مجموعة الدول المناهضة للفساد بمراقبة تنفيذ الأطراف لهذه الاتفاقية. (نادية وبوغاكم، 2022، الصفحات 268-266)

أ- تجارب الدول في مجال استرداد الأموال المنهوبة بالفساد:

تستغرق الإجراءات الكثير من الوقت قد تصل الى سنين طويلة، كما تستهدف الكثير من التكاليف، سيما وأنه يتم نهب أموال ضخمة وتهريبها وإخفائها في الخارج باستخدام أحدث الأنظمة والوسائل التكنولوجية والالكترونية الحديثة، وذلك في ظل التطور التقني لنظم المعلومات و الاتصالات المعقدة التي تجعل من الصعب ملاحقة العمليات المالية و تداول الأموال المنهوبة بالفساد، و هوه تواجه معه الدول النامية عقبات حقيقية و خطيرة في سبل ارجاع أموالها المنهوبة، وذلك بسبب محدودية القدرات القانونية و الاستقصائية و القضائية وقلة الموارد المالية، فضلا على أن الدول التي يتم تهريب الأموال المنهوبة اليها (و غالبا ما تكون دولا متقدمة)، قد لا تبدي الاستجابة المطلوبة إزاء طلبات تقديم الدعم القانوني في هذه الصدد لا تنجح معه الدولة " طالبة الاسترداد"، في استرداد أموالها المنهوبة بالفساد أو استردادها بنسبة ضئيلة من مجمل الأصول المنهوبة منها، أو وصول لمجرد تجميد تلك الأموال.

فضلا على أن الأغلبية الساحقة من تلك الأموال تخبأ في البنوك الأجنبية التي تعمل من خلال ما يعرب (جنات الضرائب) وجنات الضرائب تعبير مهذب لمراكز غسل الأموال القذرة، فهذه المراكز معروفة بمرونة جهازها المصرفي وسيرته الكبيرة، فهي متخصصة في إخفاء السندات المالية التي لا يرغب أصحابها في الكشف عن مصادرها.

وأشهر تلك الجنات هي سويسرا_ التي تعتبر ملاذا أمنا للأموال المنهوبة بسبب قوانين السرية المصرفية والتي شرعتها منذ عام 1934 بعد أن كانت هذه السرية عرفا مصرفيا مستقرا لديها منذ عشرات السنوات قبل هذه التاريخ، و(امارة، لينختن شتلين، أندرا)، لكن أسوها مجموعة جزر متناهية الصغر تتبع التاج البريطاني، مثل جيرسي، جزيرة مان، جزر العذراء البريطانية، وبرمودا، جزر تركس.. الخ من هذه الدول التي تعتمد نهب الأموال. (محمود، 2021، الصفحات 202-201)

ومن ناحية أخرى ينظر البنك الدولي للفساد باعتباره" إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، حيث لا تقتصر اثار الفساد ومخاطرة على حدود الدول حيث نظر المجتمع الدولي الى الفساد باعتباره صورة من صور الاجرام المنظم كما أنه من قبيل الجرائم العابرة للحدود، ومن هنا شرعت المنظمات الدولية في بذل الجهود التي تكلف الوقاية من تفشي هذه الظاهرة ومكافحتها، كما قد تكللت تلك جهود باعتبار الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية مكافحة الفساد ، في نهاية أكتوبر عام 2003، وقد جاءت هذه الاتفاقية تتويجا للجهود

المكثفة التي بذلت من قبل المجتمع المدني و المنظمات الدولية للجد من الفساد، و اعج أول الصكوك الدولية الملزمة في هذا المجال. (خيرة، 2021، صفحة 390)

والطابع الالزامي للعديد من هذه الأحكام يجعل منها أداة فريدة لوضع استجابة شاملة لظاهرة الفساد بوصفها مشكلة عالمية، وتعطي الاتفاقية خمسة مجالات رئيسية.

الفرع الثاني تجارب عربية:

على غرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اتجهت بعض المنظمات الإقليمية لإقرار اتفاقيات تستهدف التصدي لتفشي ظاهرة الفساد، في سبيل ذلك حررت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة عام 2010 الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، و هي اتفاقية عربية إقليمية ترمي الى تفعيل الجهود العربية و الدولية الرامية الى مكافحة الفساد الى جانب تشجيع الأفراد و مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع و مكافحة الفساد و ترم هذه الاتفاقية أفعال الفساد، كالرشوة في القطاع العام و الخاص و إساءة استغلال النفوذ و الاثراء غير المشروع و غسل الأموال و إعاقة سير العدالة، و تضع تدابير للوقاية من الفساد (منظمة الشفافية الدولية، 2025)

كما تعد الوساطة والمحسوبية أحد أهم أسباب تفشي الفساد في عالمنا العربي، حيث تؤدي الوساطة لاستبعاد الكفاءات وتولية المناصب لأشخاص غير مؤهلة بما يؤدي لترهل الجهاز الإداري في الدولة ومن خلال الوساطة والاعتماد على الولاءات الحصبية وتجنب الكفاءات بتفاقم حجم الفساد. (الحميد، 2025، صفحة 35)

بالإضافة الى الاستحواذ على المناصب رغم ضعف الكفاءات فضلا عن تبديد مخصصات بالعملة الصعبة لشراء السلع والتموينية كما تحدث ديوان المحاسبة عن " فساد التعيينات وعقود العمل التي تبرم للوساطة والمحسوبية بأعداد كبيرة دون حاجة لها والتلاعب في العهد التي تصرف بمبالغ كبيرة دون تسويتها بموجب مستندات ملفقة، وفساد المسؤولين في ليبيا ما زال مستمرا وهو ما تأكده الأخبار التي تناقلتها وسائل الاعلام من احباط الجهات الأمنية محاولة تهريب 26 طن من الذهب في مطار مصراته الدولي وتورط في هذه القضية عدد كبار المسؤولين في مصلحة الجمارك الليبية. (جزية الشروق، 2024)

وواقع الأمر في مجتمعنا العربي يشير الى أن الحصانة تشكل أحد أهم المعوقات التي تحول دون تفعيل الإجراءات الجنائية في ملاحقة الفساد، فضلا عن كون الحصانة ما عادت تقتصر على أعضاء البرلمان والهيئات القضائية، انما يؤكد الواقع أن العديد من موظفي المؤسسات الحكومية يتمتعون بحصانة كضباط الشرطة وأفراد القوات المسلحة عبى الرغم من عدم وجود نص قانوني يقرها الا أن الواقع المجتمعي يؤكدها. حيث يلتزم على الدول التي تملك رغبة حقيقية في مكافحة الفساد من خلال اتخاذ الإجراءات التي لا تقر الاعتراف بالحصانة كمعوق لمكافحة جرائم الفساد.

الا أن المشرع المصري الذي قرر بموجب القانون رقم 82 لسنة 2013 أن يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم المناقصات والمزايدات وتسري أحكامه على وحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات ومصالح وأجهزة لها موازنات خاصة وعلى وحدات الإدارة المحلية وعلى الهيئات العامة خدمية كانت أو خاصة وذلك فيما لم يرد بشأنها نص خاص في القوانين أو القرارات الصادرة بإنشائها أو تنظيمها أو في لوائحها و ترتب على هذا التعديل أن أصبح قانون المزايدات و المناقصات استثناء لا يتم اللجوء اليه الا حال خلو قانون الجهة من نص ينظم التعاقدات، و هنا يصبح من حق الوزير المختص تعديل قواعد و المنصات و المزايدات بمفرده و هو توجه ليس له مبررا لكنه يؤدي الى تعدد الضوابط و اختلافها باختلاف الجهات بما يضعف الرقابة على هذه التعاقدات وهو ما يفتح الباب لجرائم الفساد المالي و الإداري. (يوسف، 2025، الصفحات 30-29)

الفرع الثالث: تجربة الجزائر:

أ- التدابير الوقائية من الفساد في التشريع الجزائري:

اعتمد المشرع الجزائري سنة 2006 القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ترجمة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مع إدخال تعريفات أوسع للرشوة والاختلاس وجرائم الإثراء غير المشروع وغير ذلك من صور وقد حث المشرع الجزائري على مجموعة من التدابير التي أقرها المشرع الجزائري من خلال نصوص القانون مكافحة الفساد 01/06 والمتعلقة بالجانب الوقاية من ظاهرة الفساد وانتشاره و خلال السنوات الأخيرة، عكِس خيار مكافحة الفساد في نص دستوري صريح، فقد أدرج دستور 2020 التزاماً صريحاً بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وقد ترافق هذا التوجه مع تطوير قوانين إجرائية وتنظيمية (مثل تعديلات قانون الإجراءات الجزائية وإلغاء الامتياز القضائي للبعض من المسؤولين) بهدف تيسير التحقيق والمحاكمة في جرائم الفساد، إلى جانب القانون 06-01، أنشئت هيئات وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، مثل الديوان الوطني لقمع الفساد والهيئة الوطنية/السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب قانون رقم 08/22 كهيئة مستقلة ذات طابع دستوري، المكلفة بالوقاية و الرقابة و التنسيق بين مختلف الأجهزة. والتي تدعم دور الديوان المركزي لقمع الفساد كجهاز كجهاز عملياتي للتحقيق في الجرائم الكبرى للفساد، حيث سوف نتطرق الى كل منهما بالتفصيل. (الأمر 01-06، 2006)

ب-السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد:

قام المؤسس الدستوري في دستور 2020 باستبدال الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث عرفت المادة 204 منه السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد

ومكافحته، أنه حسب هذه المادة من هذه الدستور فان السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومحارته تعتبر مؤسسة دستورية مستقلة.

أما بالنسبة للقانون رقم 08/22، المحدد لتنظيم السلطة العليا والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب المادة (الأمر رقم 08-22 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-06، 2022، صفحة 689)

حيث أكدت هذه المادة على أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، هي سلطة إدارية .مستقلة، كما أنها تعتبر مؤسسة دستورية رقابية مستقلة مختصة بالوقاية من الفساد ومكافحته

أما عن مهام وصلاحيات السلطة العليا لشفافية والوقاية من الفساد ومحاربته فقد أورد المؤسس الدستوري السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد بصلاحيات وتسعة، حددتها المادة 205 من التعديل الدستوري الجزائري 2020 المتمثلة فيما يلي:

- جمع ومعالجة وتبليغ مختلف المعلومات المرتبطة بمجال اختصصها ووضعها في متناول الأجهزة المختصة
- تبليغ مجلس المحاسبة السلطة القضائية كلما رأت وجود مخالفات، واصدار أوامر عند الضرورة للمؤسسات والأجهزة المختصة.
- المساهمة في تدعيم قرارات المجتمع المدني والفاعلين الاخرين في مجال محاربة الفساد.
- متابعة وتنفيذ ثقافة الشفافية والرقابة ومحاربة الفساد
- المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المسؤولة عن الشفافية والوقاية من الفساد ومحاربته.

هذا وقد أعطى القانون رقم 08/22 المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتشكيلها وصلاحيتها، صلاحيات أخرى لسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومحاربته حيث ان هذه الصلاحيات تعتبر مكملة للمهام والصلاحيات المذكورة أعلاه

ج- الديوان المركزي لقمع الفساد:

استجابة وتطبيقا للتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية الجزائر عام 2009، والمتعلقة بتفعيل مكافحة طاهرة الفساد في الجزائر، ثم انشاء الديوان المركزي لقمع الفساد، حيث جاء هذا الجهاز كسعي من الدولة الجزائرية لتكليف الجهود لمحاربة ظاهرة الفساد، وقد تم انشاء بموجب القانون رقم 11/10 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 05/10 الذي يتمم القانون رقم:01/06 المتعلق بالوقاية من الساد ومكافحته، حيث نص في **المادة 24 مكرر** منه على ما يلي: " ينشأ ديوان لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد. (الأمر 01-06، 2006، صفحة 50)

أما عن تشكيلة الديوان وتنظيمه وكيفيات سيره فحددت عن طريق التنظيم، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 426/11، المحدد لتشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه، وكيفيات سيره (11، 426- 2011).

حيث يتألف الديوان المركزي لقمع الفساد من: أعوان العموميين أصحاب الكفاءات في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته وله بالإضافة الى ذلك مستخدمين للدعم الإداري والتقني، ويتألف كذلك من ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعين لوزارة الدفاع الوطني وكذلك وزارة الداخلية والجمعات المحلية

أما فيما يخص مهام الديوان المركزي لقمع الفساد فقد حددها المشرع في المادة 05 من المرسوم رقم 426/11: (11، 426-2011) وهي على النحو الاتي

_ جمع مختلف المعلومات من أجل كشف جرائم الفساد والأفعال التي لها صلة بالفساد

_ جمع أدلة الاثباتات واحالتها الى السلطة القضائية المختصة

_ القيام بالتحقيقات في قضايا الفساد الكبرى وتقديم المتورطين الى الجهات القضائية المختصة

_ التعاون مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات فيما بينهما

الفصل الثاني:

واقع وآفاق الرقمنة في الجزائر في مكافحة الفساد:

الفصل الثاني: الرقمنة في الجزائر واقع وأفاق

بدأت الجزائر خطوات جدية نحو رقمنه الإدارة والخدمات العمومية لتعزيز النزاهة، مثل الخدمات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني الذي يقلل التفاعل البشري وفرص الرشوة. أصدرت قوانين مثل قانون مكافحة تبيض الأموال، وأنشأت هيئات كالسلطة العليا للشفافية، خلية الاستعلام المالي، والديوان المركزي لقمع الفساد، مع تفعيل الرقمنة في الجمارك والضرائب لمراقبة التصريحات المالية إلكترونيًا. في 2025، شهدت اتفاقيات لاستضافة منصات رقمية في قطاعات التجارة والصحة بالمركز الوطني للخدمات الرقمية، مما يعزز السيادة الرقمية ويحد من الفساد عبر أتمته العمليات.

تهدف الجزائر إلى تعميم الرقمنة قبل نهاية 2025، مع مشاريع كإنجاز مركز بيانات وطني ثانٍ وتوسيع الحوسبة السحابية. تشمل الخطط تطوير الإدارة الإلكترونية في جميع القطاعات، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي والرقابة الإلكترونية لمراقبة التصريحات والمعاملات. يتوقع نجاح التحول الرقمي بتجاوز التحديات كضعف البنية التحتية والأمن السيبيراني، لتحقيق حكومة رشيدة وتنمية مستدامة. (رجاء، 2025، صفحة 400)

ومن هذه المنطلق اعتمدنا التقسيم الى مبحثين حيث تطرقنا في **(المبحث الأول)** الى استراتيجيات وتحديات الرقمنة في الجزائر وتطرقنا في، (المبحث **الثاني)** الى افاق تطوير الرقمنة في الجزائر لمكافحة الفساد

المبحث الأول: استراتيجيات وتحديات الرقمنة في الجزائر:

تعد الرقمنة من أبرز التحولات الحديثة التي مست مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية، حيث تقوم على تحويل المعاملات والبيانات من الشكل التقليدي الورقي إلى شكل إلكتروني قابل للمعالجة عبر نظم المعلومات، بما يضمن السرعة والدقة والشفافية في الأداء الإداري، وفي ظل تنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي باعتبارها من أخطر التحديات التي تعيق التنمية وتضعف ثقة المواطن في المؤسسات، برزت الرقمنة كخيار استراتيجي حديث يهدف إلى تعزيز النزاهة وترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة، حيث قسمنا هذا المبحث الى مطلبين، **(المطلب الأول)**، تحت عنوان استراتيجية الحكومة الجزائرية في مجال الرقمنة، و في **(المطلب الثاني)** كان تحت عنوان التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في الجزائر.

المطلب الأول: استراتيجية الحكومة الجزائرية في مجال الرقمنة:

الفصل الثاني: الرقمنة في الجزائر واقع وأفاق

تعتبر المرنة في عصرنا الحالي واحدة من أهم الاتجاهات في الصناعة وقطاع الخدمات وأصبحت سمة من سمات الحياة العصرية، فالتحول الرقمي هو برنامج شمولي كامل يمس المؤسسات الاقتصادية والإدارية بطريقة وأسلوب عملها داخليا وأيضا كيفية تقديم خدماتها للجمهور المستهدف بشكل أسهل وأسرع، وأيضا الرقمنة هي الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أوسع وأفضل، الرقمنة ليست هي استثمار في الفكر وتغيير السلوك أي احداث تحول جذري في طريقة العمل في الإدارات عن طريق الاستفادة من التطورات التقنية

تعرف اجرائيا: التحول من العمل البطيء الى العمل الالكتروني التسارع مما يحقق كفاءة الأداء وتطيره. (إيمان، 2025، صفحة 451)

الفرع الأول: الاستراتيجية الوطنية للرقمة في الجزائر:

تأتي هذه الاستراتيجية تماشيا مع الالتزامات الرئاسية والتي تهدف الى تحسيت الربط البيئي وتعميم استعمال التكنولوجيا الاعلام والاتصال، لاسيما في إدارات الخدمة العمومية وتحسين حكومة القطاع الاقتصادي، وتجدر الإشارة بهذا الصدد الى أن الإدارات قد طورت الانترنت، بالإضافة الى 178 خدمة عمومية تجري عملية رقمتنها.

وقذ تم تحديد عناصر هذه الاستراتيجية بالتشاور مع المؤسسات والإدارات العمومية ومؤسسات التكوين والبحث والخبراء، ومختلف المتعاملين الاقتصاديين والفاعلين الرقميين وكذا المؤسسات الناشئة، بهدف تحسين الحكومة العمومية من خلال رقمنه المرفق العام وتعزيز النظام البيئي لترقية الاقتصاد والمواطنة الرقمية، مع تبني مسعى شامل وجماعي وموحد، وتتمحور هذه العناصر حول المجالات التالية

- ضرورة إرساء بيئة مواتية للرقمة
- تطوير الحكومة الإلكترونية وتسريع رقمنه الإدارة
- انشاء تضام اداري ملائم لتطوير الإدارة ورقمتنها
- ترقية المواطنة الرقمية

أ **مركز البيانات الحكومي:**

سعت وزارت الاتصالات السلكية واللاسلكية عرضا تقييميا حول مشروع مركز البيانات الحكومي الذي يندرج في إطار برنامج رقمنه وعصرنة الإدارات والهيئات والخدمات العمومية، جيت يهدف انتشاؤه الى تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمؤسسات والإدارات العمومية، حيث يهدف انتشاؤه الى تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمؤسسات والإدارات العمومية من حيث تنظيم ومعالجة وتخزين وابداع أحجام كبيرة من البيانات، معدمان استمرارية الخدمات، وأمن البيانات.

ب انشاء هيئات التصديق الالكتروني:

أطلقت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المنصات الخاصة بالسلطات الثلاثي التي يقوم عليها التصديق الالكتروني التي نص عليها القانون 04/15 المؤرخ في 11 فبراير 2015، والمتمثلة تحديدا في السلطة الاقتصادية للتصديق الالكتروني حيث حصلت سلطات التصديق الالكتروني على ختم الذي يكرس اعتراف تنظيراتها بها على الصعيد الدولي.

ج تطوير شبكة النقل الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية:

وفي هذا الصدد، قدم وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عرضا تقييميا سمح بإبراز أهداف هذا الإجراءات الذي يرمي الى تأمين الشبكة الدولية من خلال تنويع الوصلات في الجزائر وعلى الصعيد الدولي، وكذا رفع سعة النطاق الترددي الدولي تحسبا للتطور المعتبر لحركة البيانات الرقمية، كما عرض أهم العمليات المنجزة بهدف تحقيق هذه الأهداف، والتي تتعلق بشكل خاص بتوسيع قدرات أنظمة المواصلات البحرية الحالية والانضمام الى مشروعي نظامي وصلات دولية جديدة بالكابلات البحرية. (عبد الله، 2023، الصفحات 418-414)

أعلنت الجزائر أمس، رسميا، عن أول استراتيجية وطنية للتحوّل الرّقمي تحت شعار «من أجل جزائر رقمية 2030»، جاء هذا الإعلان التاريخي تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي يولي أهمية قصوى لملف الرّقمنة باعتباره رافعة محورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتعكس هذه الاستراتيجية الطموحة رؤية الجزائر لتصبح دولة رائدة على المستوى القاري في مجال التحول الرّقمي بحلول 2030، وذلك من خلال توفير اتصال رقمي عالي الجودة للجميع، وخدمات عمومية مرقمة بالكامل، وبناء اقتصاد رقمي وطني خلاق للثروة مع الحفاظ على البعد الاجتماعي للدولة.(echaab.dz)

وأشارت إلى أنّ تحقيق هذه الأهداف يتوافق ويتماشى مع قيم الجزائر، خاصة تلك المتعلقة بالمبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية، التي كرّسها الدستور الجزائري، كما أنها منسجمة مع التوجيهات الاستراتيجية والطموحات السامية لرئيس الجمهورية، بغية تجسيد رقمنه شاملة تمس كل القطاعات، نضمن من خلالها تسريع

المعاملات وإرساء مبادئ الشفافية والمساواة في الولوج والحصول على المعلومة وزيادة المردودية وتحقيق الفعالية الحكومية، ومساهمة الرقمنة في تطوير الناتج الداخلي الوطني الخام.

الفرع الثاني: الاهداف الاستراتيجية:

أعلنت الجزائر أمس، رسميا، عن أول استراتيجية وطنية للتحوّل الرّقمي تحت شعار «من أجل جزائر رقمية 2030»، جاء هذا الإعلان التاريخي تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي يولي أهمية قصوى لملف الرّقمنة باعتباره رافعة محورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتعكس هذه الاستراتيجية الطموحة رؤية الجزائر لتصبح دولة رائدة على المستوى القاري في مجال التحول الرّقمي بحلول 2030، وذلك من خلال توفير اتصال رقمي عالي الجودة للجميع، وخدمات عمومية مرقمة بالكامل، وبناء اقتصاد رقمي وطني خلاق للثروة مع الحفاظ على البعد الاجتماعي للدولة.

في كلمة لها، خلال افتتاح أشغال اليوم الإعلامي للإعلان الرسمي عن مضمون الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، المنظم بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، بحضور أعضاء من الحكومة، وإطارات المحافظة، وممثلين عن قطاعات وزارية، أبرزت المحافظة السامية للرقمة الوزيرة مريم بن مولود، أنّ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، هي أول مرجعية وطنية تؤطّر وتوجّه وتقود مسار تجسيد التحول الرقمي في الجزائر، وقد جرى إعدادها وفق مقاربة تشاركية وتشاورية شاملة مع جميع القطاعات الوزارية والخبراء والفاعلين والمتعاملين الاقتصاديّين في مجال الرقمنة.

وأوضحت أن مضمون هذه الاستراتيجية يرتكز على تحسين رفاهية المواطن والمؤسّسة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، من خلال تسهيل وتسريع المعاملات وتحقيق اتصال عالي الجودة للجميع وتوفير خدمات عمومية مرقمة وسهلة الولوج 100 بالمائة، إضافة إلى تطوير اقتصاد رقمي وطني خالق للثروة.

وأشارت إلى أنّ تحقيق هذه الأهداف يتوافق ويتماشى مع قيم الجزائر، خاصة تلك المتعلقة بالمبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية، التي كرّسها الدستور الجزائري، كما أنها منسجمة مع التوجيهات الاستراتيجية والطموحات السامية لرئيس الجمهورية، بغية تجسيد رقمنه شاملة تمس كل القطاعات، نضمن من خلالها تسريع المعاملات وإرساء مبادئ الشفافية والمساواة في الولوج والحصول على المعلومة وزيادة المردودية وتحقيق الفعالية الحكومية، ومساهمة الرقمنة في تطوير الناتج الداخلي الوطني الخام. **مخطط عمل وطني للتنفيذ:**

ولضمان تجسيد هذه الرؤية الطموحة على أرض الواقع، أعلنت بن مولود عن إصدار المحافظة السامية للرقمة، بالتعاون مع جميع القطاعات الوزارية والهيئات العمومية، النسخة النهائية من مخطّط العمل الوطني

الفصل الثاني: الرقمنة في الجزائر واقع وأفاق

لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي على المدى القصير (2025–2026)، وذلك كمرحلة أولى بعد مصادقة كافة القطاعات والهيئات المعنية على مخططاتها القطاعية للرقمة بتاريخ 29 جافني 2025.

واعتبرت الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي «جزائر رقمية 2030»، وثيقة مرجعية شاملة تحدّد تطلعات الجزائر نحو مستقبل رقمي واعد، يضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أ هدفا استراتيجيا وإطار قانوني داعم

فصلت المحافظة السامية للرقمة، في مضمون المحاور الاستراتيجية والأهداف ذات الأولوية، التي يجب العمل عليها مثلما ذكرت وبذل كل الجهود اللازمة لتحقيقها خلال السنوات الستّ المقبلة ابتداء من 2025 (2025)

وتشمل محاور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 25 هدفا استراتيجيا، قالت وزيرة الرقمنة: «نعمل على بلوغها في الفترة الممتدة من 2025 إلى 2030»، بهدف تحقيق الشفافية والفعالية في التسيير والعدالة والمساواة وتحفيز الاقتصاد الوطني وضمان تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

وأضافت أنّ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرّقمي تقوم على ركيزتين اثنتين، الإطار القانوني والتنظيمي الشامل الذي ينظم ويؤطّر ويضبط مجال الرّقمنة في الجزائر، معلنة في هذا الصدد الانتهاء من إعداد قانون الرّقمنة بإشراك كل الفاعلين، والذي يتم مناقشته حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة. أما الركيزة الأخرى فتتمثل في الأمن الرقمي الذي يعد حسب الوزيرة دعامة أساسية وبالغة الأهمية يرتكز عليها أمن هذه المحاور لحماية البيانات والأنظمة من التهديدات الشيبانية، بالتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية 2025– 2029 التي اعتمدها المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية.

1. **ضمن الهيئات الموجودة:** التي تشتغل في هذا المجال المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية،

الذي من مهامه إعداد الاستراتيجية الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، وإعداد الخطط ودراسة التقارير والموافقة على اتفاقيات التعاون. ويمكن أيضًا أن نذكر وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ومهامها تحضير عناصر الاستراتيجية الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية المحددة من قبل المجلس، وكذلك اقتراح كيفيات اعتماد مزودي خدمات التدقيق في مجال الأنظمة المعلوماتية.

2. **وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية:** وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلالية المالية، ومهامها تحضير عناصر الاستراتيجية الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية المحددة من قبل المجلس، وكذلك اقتراح كيفيات اعتماد مزودي خدمات التدقيق في مجال الأنظمة المعلوماتية.

3. **التأهيل البشري:** برامج وطنية سواء على مستوى مؤسسات التعليم العالي من خلال إنشاء مدارس

وطنية عليا في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبيراني والمدرسة العليا للإعلام الآلي، أو على مستوى التكوين المهني، حيث نجد تخصصات جديدة متعلقة بالتكوين في الميدان الرقمي لضمان توفير فنيين في المجال، وكذلك انطلاق حوالي 40 تخصصًا جديدًا في تكنولوجيا المعلومات منها الذكاء الاصطناعي والأمن السيبيراني وتطوير تطبيقات الموبايل، من طرف 70 أستاذًا وخبيرًا في الهندسة البيداغوجية بالشراكة مع شركات تكنولوجية كبيرة وطنية وأجنبية،

بالإضافة إلى تخصصات التصميم والابتكار، والهدف من ذلك هو ربط التكوين بالتحول الرقمي. (وهبي، 2025)

إن وجود مثل هذه المشاريع والاستراتيجيات في مجال التحول الرقمي من أجل تحقيق السيادة الرقمية في الجزائر لا يخلو من وجود بعض المعوقات التي يجب كسرها وتجاوزها مع مرور الوقت للوصول إلى آفاق 2030 بالجزائر الرقمية، منها مثلًا بعض الإشكالات المرتبطة بالبنية التحتية التي مازالت في طور البناء والتشييد، بالإضافة إلى وجود خوف مجتمعي من عملية التحول الرقمي بحد ذاتها، وبالتالي نجد مقاومة التغيير تعرقل المسار، وكذلك هناك نقص في التنسيق بين المؤسسات والقطاعات في تعميم عملية التحول الرقمي.

وجرى الإطلاق الرسمي الذي أشرف عليه الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمان، بمناسبة ملتقى

نظمته السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي يتزامن مع إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد المصادف 11 يوليو من كل سنة، تحت شعار "20 سنة من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته: الإنجازات والآفاق"، وكذا الذكرى الأولى لتنصيب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

ويأتي إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية، تماشيا مع التزام السلطات العمومية بجعل مكافحة الفساد أولوية وطنية، كما جاء تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر، والذي يرمي إلى وضع استراتيجية شاملة ومتناسقة لمحاربة الفساد.

وتمثلت مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع هذه الاستراتيجية، في الدعم المنهجي والتقني وتسخير الخبرات الدولية خلال فترة المشاورات التي تم تنظيمها بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز السياسات العامة التابع لبرنامج الأمم الإنمائي.

تفعيل المعايير الدولية والوطنية لمكافحة الفساد على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية والقطاع الاقتصادي

وترتكز هذه الاستراتيجية (حسب وثيقة لذات السلطة) على خمس مبادئ ينبثق عنها 17 هدفا و60 مشروع، تتمحور حول تعزيز الشفافية وأخلقه الحياة العامة، لاسيما من خلال ترقية نزاهة الموظف العمومي وتعزيز المساءلة في تسيير الشأن العام، فضلا عن تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الاقتصادي عبر الوقاية من تبيض الأموال ومكافحته.

كما تسعى ذات الاستراتيجية إلى تشجيع التعاون الدولي واسترداد الموجودات لاسيما من خلال تعزيز آليات استرداد الموجودات وتسييرها عبر وضع إطار قانوني لمتابعة تسيير الأموال المحجوزة أو التي تمت مصادرتها، مع السهر على دعم دور وقدرات أجهزة الرقابة وسلطات انفاذ القانون.

وتهدف أيضا إلى تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية والرقابة المجتمعية على تسيير الشأن العام مع تعزيز قدرات الجمعيات في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته. (رحال، 2023)

الفرع الثالث: برامج ومشاريع الرقمنة:

تواصل السلطات الجزائرية دراسة مشروع "الجزائر الرقمية" "Dzairdigital"، البوابة الوطنية للخدمات الرقمية، الذي يمثل نقلة نوعية نحو إدارة رقمية موحدة وآمنة، تتيح للمواطنين الوصول إلى الخدمات العامة بسهولة عبر الإنترنت أو الهواتف المحمولة، وفق أحدث المعايير الدولية للأمن والكفاءة.

ادرت المحافظة السامية للرقمة بمسار تشاركي، إلى إعداد مشروع قانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالمجال الرقمي، ليشكل إطارًا قانونيًا متينًا يواكب هذا التحول، ويضمن استدامته وفعاليته، ويتيح للجزائر الانخراط بجدية وسلاسة في التطور الرقمي والتكنولوجي.

حيث يهدف هذا القانون أساسا إلى:

- تنظيم وتأطير المجالات الرقمية المستجدة الناتجة عن التطور التكنولوجي؛

الفصل الثاني: الرقمنة في الجزائر واقع وأفاق

- صون قيم ومبادئ المجتمع الجزائري في الفضاء الرقمي، مع تشجيع الابتكار؛
- تشجيع الاستثمار والنشاط الرقمي وحماية المنتوج الرقمي الوطني؛
- ترقية الخدمات الرقمية ودعم الاقتصاد الوطني عبر التوطين الداخلي وتصدير الخدمات الرقمية؛
- ترشيد النفقات العمومية من خلال تعاضد الموارد الرقمية بين القطاعات؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية الرقمية عبر تحسين جودة الخدمات العمومية وسهولة الوصول إليها؛
- تقليص الفجوة الرقمية وضمان شمولية الخدمات باستخدام الهوية الرقمية الوطنية؛
- المساهمة في تحقيق الاستقلال التكنولوجي والتنمية المستدامة (مشروع قانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالمجال الرقمي، 2025-2030)

كشفت المحافظة السامية للرقمة، السيدة مريم بن مولود، أن مشروع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي جاهز ويهدف إلى "تغيير نمط التسيير وإرساء مبادئ الشفافية ومحاربة جميع أنواع البيروقراطية والفساد".

وفي حوار للتلفزيون الجزائري بثه مساء أمس الاثنين، قالت السيدة بن مولود أن مصالح المحافظة انتهت من إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الذي "تمت المصادقة الأولية.

أ- مجلس توجيه المحافظة في 28 ماي الماضي 2025",

مؤكدة أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى "تغيير نمط التسيير وإرساء مبادئ الشفافية ومحاربة جميع أنواع البيروقراطية والفساد وتحقيق المساواة في الولوج إلى المعلومة وتحسين الخدمات".

- وأوضحت أن عملية الإعداد لهذا المشروع مرت عبر عدة مراحل وتخللتها مشاورات مع خبراء وفاعلين في مجال الرقمنة، بحيث تم تنظيم "14 ورشة في نوفمبر 2023 انبثقت عنها أزيد من 300 توصية تم اعتمادها في المسودة الأولى للاستراتيجية" التي تم عرضها على مختلف القطاعات المعنية وخضعت هذه المسودة لتعديلات عبر خمس نسخ. متتالية كانت آخرها تلك التي رفعت إلى رئاسة الجمهورية قبل شهر.

وفي إطار تجسيد محور البنية التحتية، **ذكرت المحافظة السامية للرقمة بالتوقيع شهر أبريل 2025** الماضي على الصفقة المتعلقة **بمشروع إنجاز المركز الوطني الجزائري** للخدمات الرقمية بين المحافظة ومجمع "هواوين كونسورتيوم". وقالت إن الهدف من إنشاء هذا المركز الذي يشمل على مركزين للبيانات في كل من الجزائر العاصمة والبليدة، هو "**تحقيق السيادة الرقمية والعمل على توطين المعلومات الوطنية مما سيحفز المستثمرين على توسيع مجال الخدمات داخل الوطن باستعمال نفس التكنولوجيات المتواجدة خارج الوطن**".

كما سيعمل المركز على إعداد قاعدة بيانات وطنية والتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية التي سجلت تقدما في عملية الرقمنة غير أنها لم تقم بتبادل المعلومات ولم تحقق بعد التكامل المرجو بينها ويعتمد المركز على "نظام معلوماتي وطني يشتمل على المنصة الوطنية للتشغيل البيني التي ستعمل على الربط بين الأنظمة المعلوماتية القطاعية", وكذا على قاعدة البيانات الوطنية والبوابة الوطنية التفاعلية للخدمات الرقمية التي تتضمن 40 خدمة عمومية رقمية لصالح المواطن والمؤسسة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في الجزائر:

تحدث الرقمنة حاليا تحولًا معتبرا على مستوى المجتمع، الاقتصاد والثقافة، إلا أن التحديات المتعلقة بتنفيذها تتجاوز بكثير مجرد عملية التصوير الرقمي. حيث تتطلب مقاربة شاملة واستراتيجيًة وتفرز تحديات جديدة. من خلال التركيز على هذه المحاور البحثية، نهدف إلى فهم أفضل لهذه التحولات ومواجهة التحديات الناشئة عنها، كما يواجه التحول الرقمي تحديات معقدة في المجتمع الجزائري، بما في ذلك تلك المتعلقة بأمن البيانات وحماية الخصوصية والتنظيم. من خلال التركيز على هذا المحور، يمكننا تحديد هذه التحديات ووضع حلول للتعامل معها بشكل فعال. (إيمان، 2025، صفحة 451)،

ومن هذا المنطلق تطرقنا في **(الفرع الأول)** ابلى التحديات التقنية وفي **(الفرع الثاني)** تطرقنا الى التحديات البشرية، وفي **(الفرع الثالث)** تطرقنا الى التحديات القانونية.

الفرع الأول: التحديات التقنية:

- ندرة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة حتى داخل المؤسسة الواحدة.
- تقادم اجهزة وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة في البيئة التعليمية.
- ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصال في بعض المناطق ولكثير من المؤسسات.
- ضعف قطاع التقنيات الحديثة في الدول النامية.
- ندرة اتبا ع الطرق العلمية لتحديد الاحتياجات اللازمة لمختلف الوحدات والتجهيزات لا لدارة الإلكترونية.
- قلة توافر المبرمجين الفنيين ونقص البرامج بالتحول الى الدارة الإلكترونية.
- قلة الدورات المستمرة التي تواكب التقنيات الحديثة

يستكشف هذا البحث آثار توظيف نظم المعلومات على الإدارة الاستراتيجية، وصنع القرار، والأداء التنظيمي في قطاع السلع الاستهلاكية سريعة التداول في المملكة المتحدة. ونظرًا لطبيعة هذا القطاع التنافسية وتأثره

بالتغيرات المستمرة، تبرز الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، وهو ما توفره نظم المعلومات. وبذلك، تُسهم نظم المعلومات في الإدارة الاستراتيجية، وتحسين إدارة الوظائف على المستوى التنظيمي، وتعزيز سلسلة التوريد وتجربة المستهلك. ويكشف البحث أن نظم المعلومات أداة بالغة الأهمية في التنبؤ بتحولات السوق، فضلاً عن كونها وسيلة للتكيف مع القوانين الجديدة لتعزيز الاستدامة والمعايير الأخلاقية، بما يُحفز الابتكار والتميز التنظيمي بين شركات السلع الاستهلاكية سريعة التداول. ويركز البحث على فهم كيفية تأثير نظم المعلومات على صنع القرار (سؤال البحث الأول) والأداء التنظيمي (سؤال البحث الثاني) في قطاع السلع الاستهلاكية سريعة التداول في المملكة المتحدة، وبأي طرق. وباتباع فلسفة البحث الوضعية، يتبنى البحث منهجًا كميًا، ويضمن التحليل الإحصائي موثوقية وصحة البيانات المُجمعة. يُظهر جمع البيانات من استبيانات مهيلة وتحليلها إحصائيًا باستخدام نماذج الانحدار الخطي أن لنظم المعلومات تأثيرًا إيجابيًا وهامًا على تحسين عمليات صنع القرار وغيرها من جوانب الأداء التنظيمي. وتشير الافتراضات المنطقية إلى أن نظم المعلومات تُعزز عملية صنع القرار وأداء المؤسسات. ورغم وجود العديد من المخاوف، مثل ارتفاع التكاليف والمخاطر الأمنية، فإن دمج نظم المعلومات بشكل سليم يُعزز أهداف المؤسسة مع التركيز على اتباع نهج قائم على البيانات في هذا المجال. تُقدم هذه الدراسة أساسًا منطقيًا قويًا لزيادة تبني نظم المعلومات في مختلف القطاعات بهدف تعزيز القدرة التنافسية والأداء التنظيمي. كما ينبغي أن تتبنى الأبحاث المستقبلية تصميمات بحثية نوعية لاستيعاب المزيد من ثراء وتنوع الموضوع، وأن تشمل مواقع جغرافية أكثر تنوعًا. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم دراسة الدور المُعدِّل للتقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآليات، في فعالية نظم المعلومات في تطوير أُطر الإدارة الاستراتيجية التي يُمكن أن تكون مفيدة لمختلف القطاعات. (Rahman & Julfikar , 2020)

الفرع الثاني: التحديات البشرية:

إن نقص في الموارد البشرية مع العصر الرقمي يعد معوقا يواجه المؤسسات عن ممارستها لتكنولوجيا الحديثة. وتتمثل فيما يلي:

- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي.

- قلة برامج التدريب في مجال التقنية الحديثة المتطورة في المنظمات.
- نقص الخبرات لدى المديرين وندرة تقديم حوافز مادية لهم.
- ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي، والرهبة والخوف الذي يمتلكه العاملين بالإدارة عند استخدامه.
- قلة تشجيع المسؤولين لا لفراد على التعلم الذاتي للبرامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية وتقنية المعلومات.

تنامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن هذا التغيير يشكل تهدي

- مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم أنه لن يكون لهم مقاعد في الإدارات الجديدة، أو أن حضورهم على الأقل سيكون هامشيا.
- خوف بعض الموظفين وبخاصة القدامى من فشل تجربتهم في التعامل مع كل جديد،
- كذلك ضعف مهاراتهم اللغوية وخصوصا الإنجليزية، مما يؤخر مشروع الإدارة الإلكترونية حتى تتمكن المؤسسات من إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد أو استبدالهم (إيمان، 2025، صفحة 451)

الفرع الثالث: التحديات القانونية:

تواجه عملية الرقمنة في الجزائر تحديات قانونية رئيسية ترتبط بنقص الإطار التشريعي الشامل والقصور في حماية البيانات والأمن السيبيراني، يعد مشروع قانون الرقمنة خطوة أساسية لتأطير هذه العملية، لكنه لا يزال قيد المناقشة ورغم التحديات سجلت الجزائر تقدما في رقمنه قطاعات مثل التعليم والصحة، مع استراتيجية وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية 2025–2029، مشروع قانون الرقمنة، الذي وصل إلى الحكومة في 2025، يهدف إلى بناء إطار تنظيمي قوي يركز على الأمن الرقمي

أ- التحديات التي تواجهها الجزائر أمام تطبيق الأمن السيبيراني:

ما يقع على العالم ككل من تحديات للأمن السيبيراني يقع على الجزائر أيضا، بالنظر الى الرقمنة الجارية والشاملة لكافة القطاعات الجزائرية، وقد لخص البعض التجديدات المفروضة على الأمن السيبيراني حاليا في سلعة تحديات أساسية والتي تتمثل في الهجومات المصيدة، وهجومات التغييرات ألأمنية في التطبيقات والبرامج وأنظمة التشغيل، وهجومات الفيروسات ومثال على دالك فترة covid–19 الذي مرة على كل العالم والذي أثر في المجالات الاقتصادية والسياسية لبعض الدول.

بالإضافة الى أخطر الهجومات الراهنة، وهي هجومات الذكاء الاصطناعي، حيث باستخدامه أصبحت بين طريفين وهما، الأطراف التي تطور وسائل الهجومات، والجهات التي تطور أنظمة الحماية وصد الردع

ومن بين التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال تطبيق الأمن. (برغوث، 2023، الصفحات 452-451)

- تزايد عدد المشتركين في شبكة الأنترنت مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، الذي فاق 10 ملايين مشترك، مما يزيد من المخاطر المفروضة مما ينعكس سلبا على عملية اكتشاف هوية مرتكبي الجرائم الالكترونية.
- عمليات التخفي أثناء استعمال شبكة الانترنت (Proxy)، الذي يصف ضمن أكبر التحديات والعوائق التي تواجهها أجهزة محاربة الجريمة الالكترونية.
- نقص عامل التنسيق بين الدول والحكومات، نظرا لخصوصية الجريمة السيبيراني، بما يمكن مرتكبيها من النفاذ الى أمومة المعلومات بسهولة، وسرية المعلومات التي لا يمكن كشف طبيعتها، ولا كشف البرامج التي تستخدم لحمايتها وتقسيماتها مع الدول الأخرى.

ب- التحديات التي تواجه التحول الرقمي في الجزائر:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه النحول الرقمي من بينها:

1. ضعف البنية التحتية الرقمية:

تعاني الجزائر من قصور زاح في البنية التحتية اللازمة لدعم التحول الرقمي يتمثل ذلك في ضعف شبكات الاتصال بالأنترنت وارتفاع تكاليف البيانات، مما يعيق الوصول الشامل الى الخدمات الرقمية. (الزهراء وبن أحمد، 2025، صفحة 507)

2. نقص الكفاءات البشرية:

يشكل نقص الخبرات المتخصصة في المجالات التقنية والتكنولوجيا الرقمية تحديا رئيسيا التي تحتاج الى تطوير وتأهيل المزيد من الكفاءات الشرية على قيادة وتنفيذ مشاريع التحول الرقمي.

3. التحديات التشريعية:

تتطلب القوانين والتشريعات الحالية تحديثا لتتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، يشمل ذلك حماية البيانات الشخصية، ضمان حقوق الملكية الفكرية، ووضع أطر قانونية تدعم الاقتصاد الرقمي.

4. المقاومة الثقافية:

تواجه بعض الجهات، خاصة في المناطق الريفية، صعوبة في قبول التكنولوجيا الرقمية نتيجة للمقاومة الثقافية أو نقص الوعي، هذا لتردد يبطئ من وتيرة التحول الرقمي ويحد من انتشاره.

المبحث الثاني: آفاق تطوير الرقمنة في الجزائر لمكافحة الفساد:

في خطاب لسيد الأمين العام بعنوان الأفاق التحول الرقمنة في الجزائر في اجتماع افتراضي لمديرية برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع الذي نظمته الاسكوا يوم 16 كانون الأول/ ديسمبر 2021، لا يخفى على أحد أن التكنولوجيا الاعلام و الاتصال أصبحت اليوم احدى القوى المحركة التي يعلو عليها كثيرا لإنجاح برنامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، إقليميا كانت أو وطنية وفي كافة قطاعات النشاط، و من هذا المنطلق قامت الحكومة الجزائرية بإدراج تطوير تكنولوجيا الاعلام و الاتصال، وما يتيح عنه من تحويل رقمي للمجتمع الجزائري بطبيعة الحال في قائمة أولوياتها، (أمينة، 2022، الصفحات 118-117)

ومن هنا تم تقسم هذا المبحث الى مطلبين أساسيين، حيث كانت الدراسة في **(المطلب الأول)**، حول مقترحات تطوير الرقمنة في الجزائر، وفي المطلب الثاني تطرقنا الى **(لمطلب الثاني)**، التوجهات المستقبلية والآثار المتوقعة للرقمة في الحد من الفساد.

المطلب الأول: مقترحات تطوير الرقمنة في الجزائر:

أصبح من الضروري في ظل التحولات الرقمية السريعة وضع إطار قانوني افتراضي يواكب متطلبات العصر ويستجيب لخصوصيات البيئة الجزائرية، يقوم هذا الإطار على مبادئ عامة ومرتكبات تشريعية من جهة، وعلى هيكلة مؤسسات وآليات رقابة ومساءلة رقابة ومساءلة من جهة أخرى، وانطلاقا من ذلك، يعالج هذا المطلب بعدين عبر فرعين متكاملين، حيث **(الفرع الأول)** الذي تطرق الى تعزيز الشفافية، و **(الفرع الثاني)** الذي تطرق الى تطوير البنية التحتية وأما **(الفرع الثالث)** الذي تحدث على تدريب الموارد البشرية.

الفرع الأول: تعزيز الشفافية:

الفصل الثاني: الرقمنة في الجزائر واقع وأفاق

رغم أن مصطلح "**الشفافية**" لم يكن حاضرا بقوة في النصوص القانونية الجزائرية القديمة، إلا أنه عرف تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين، خصوصا بعد التعديلات الدستورية وإصدار قوانين جديدة ذات الصلة بالحكامة ومكافحة الفساد، حيث نص الدستور الجزائر لسنة 2020 في عدة مواضيع، على مبادئ تقاطع مع مبدأ الشفافية، خاصة في المادة 15 التي تؤكد على خضوع المؤسسات العامة للقانون وخدمة المواطن، و المادة 34 التي تنص على أن المواطن له الحق في الوصول الى المعلومات، و أما القانون رقم 17-04 المتعلق بحق الوصول الى المعلومات يعتبر هذا القانون أول إطار تشريعي صريح يمكن المواطن من المطالبة بالمعلومة من الجهات الإدارية، مما يعزز مبدأ الشفافية بشكل مباشر، و أما القانون 06-01 المعدل و المتمم، الذي ينص على الشفافية كوسيلة للوقاية من الفساد، و يفرض على المسؤولين الإداريين إشهار ممتلكاتهم و الإفصاح عن مصادر تمويل المشاريع العامة. (بوبكر، 2025، صفحة 302)

كما نصت **المادة 09 من دستور الجزائر لسنة 2020**، يعد مبدأ ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الحديثة، إذ يهدف إلى جعل نشاط الهيئات العمومية واضحًا ومكشوفًا أمام المواطنين، بما يسمح بفهم كيفية اتخاذ القرارات وتسيير الموارد العامة. فالشفافية تعني الوضوح في الإجراءات، والإفصاح عن المعلومات، وإتاحة الوثائق الإدارية لكل من له مصلحة، في إطار ما يسمح به القانون، وترتكز الشفافية أساسًا على حق المواطن في الوصول إلى المعلومات، وهو حق يساهم في تعزيز الرقابة المجتمعية على أداء الإدارة، حيث يمكن للأفراد ووسائل الإعلام الاطلاع على مختلف المعطيات المتعلقة بتسيير الشأن العام، كالنفقات العمومية والصفقات والمشاريع. ومن شأن هذا الانفتاح أن يحدّ من الغموض الذي قد يشكل بيئة مناسبة للفساد أو سوء استعمال السلطة،

كما ترتبط الشفافية ارتباطًا وثيقًا بمبدأ المساءلة، إذ لا يمكن مساءلة الإدارة أو المسؤولين العموميين دون توفر معلومات واضحة ودقيقة حول نشاطهم. فالإفصاح عن القرارات والإجراءات يتيح للهيئات الرقابية، سواء كانت سياسية أو قضائية أو مالية، ممارسة دورها بفعالية، ويُمكّن من تحديد المسؤوليات ومحاسبة كل من يثبت تقصيره أو تجاوزه.

وفي السياق الجزائري، حظي مبدأ الشفافية باهتمام متزايد، حيث تم تكريسه دستوريًا وقانونيًا من خلال النص على حق الحصول على المعلومات، وفرض التزام الإدارة باحترام مبادئ النزاهة والحياد والوضوح في تسيير المرافق العامة. كما تم تعزيز هذا التوجه عبر سنّ قوانين وتنظيمات تتعلق بالصفقات العمومية والرقابة على المال العام. (لسنة، 2020، صفحة 82)

وعليه، فإن ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية لا يقتصر على كونه مبدأ نظريًا، بل يشكل آلية عملية لتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن، وتحسين جودة الخدمات العمومية، ودعم دولة القانون، بما يساهم في ترسيخ الحكامة الرشيدة ومكافحة مختلف مظاهر الفساد.

عملا بالتوصيات والتوجيهات التي جاء بها السيد رئيس الجمهورية تسعى الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة (2023–2027) إلى خلق مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي مناهض للفساد، وإلى بناء دولة الحق والقانون تكرّس فيها مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، وإلى وضع منظومة قانونية ومؤسساتية فعالة ومؤهلة، تعد الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته خطا توجيهيا لتفعيل المعايير الدولية والوطنية لمكافحة الفساد على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية والقطاع الاقتصادي، التي تهدف إلى تعزيز تدابير الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بصفة فعالة وبكفاءة عالية، مما سيترتب عنهما آثارا إيجابية في تغيير سلوك الأفراد والجماعات المستهدفة في الاستراتيجية. (السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، 2024)

الفرع الثاني: تطوير البنية التحتية:

يرتكز تطوير البنية التحتية في الجزائر على منظومة متكاملة من الأطر القانونية والتنظيمية التي تضبط مجالات الأشغال العمومية، والاستثمار، والصفقات العمومية، والتهيئة العمرانية، إضافة إلى القطاعات الحيوية كالنقل والاتصالات والطاقة، ولا يقتصر هذا التطوير على الجانب المادي المتمثل في إنجاز المشاريع، بل يمتد ليشمل تحديث الإطار القانوني بما يسهم في تحفيز الاستثمار، وتعزيز فعالية تسيير المشاريع، وضمان تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

الفصل الثاني: الرقمنة في الجزائر واقع وأفاق

أ- البنية التحتية للطرقات كإطار لتجسيد السلامة المرورية:

يعد قطاع النقل والمواصلات من القطاعات المهمة جدا للاقتصاد الوطني، وذلك نظرا لما يوفره من تغطية لحركة نقل الركاب والبضائع على المستويين المحلي والدولي، وهو ما يقتضي تسليط الاهتمام عليه كمجال للدراسة، كما تعاني شبكة الطرق في الجزائر من حالة تأخر شديدة، فحسب تقرير " تمكين التجارة العالمية 2014 الصادر عن المنتدى الاقتصاد العالمي دافوس فإن الطرق الجزائر في 91 عالميا، واللافت في التقرير هو تقييمه السلبي لمؤشر البنية التحتية للنقل و المواصلات في الجزائر، رغم الأغلبية المالية الضخمة التي رصدت لتطويره خلال السنوات السابقة، متخلفة بذلك عن دول إمكانياتها المالية محدودة للغاية، يمكن رصد عدد من المشاكل المتصلة بالبنية التحتية للطرقات. (حميدان ولنده، 2019، صفحة 186)

ب-دور الرقمنة في تحقيق الشفافية في الجزائر:

تحقيق الشفافية في أجاز العمل الحكومي الإداري، من حيث تقديم الخدمة حيث يمكن مراقبة حسن سير المعاملات الإدارية المطلوبة، سواء من قبل أجهزة الرقابة الإدارية الداخلية منها أو خارجية، أم من قبل متلقي الخدمة أو طالب المعلومة أيا كان.

كما يمكن توفير الشفافية من حيث توفير المعلومة ذلك ان التحول الى تقديم الخدمات الحكومية توفير المعلومات المطلوبة من شكلها التقليدي الى الشكل التقني المتمثل بالحكومة الإلكترونية بأوسع محاور تطبيقها على الواقع، يعني التوقف عن الاتصال المباشر بين الموظف الحكومي والمستفيد من الخدمة الحكومية أو معلومة حكومية، وبالتالي غياب حالات التأثير على عمل الموظف الحكومي الذي أصبح في ضل الحكومة الإلكترونية يتعامل مع المراجعين عن بعد، مما يعطيه المساحة المطلوبة بين كافة متلقي الخدمة. (مزهدو ورباحي، 2020، الصفحات 184-185)

الفرع الثالث: تدريب الموارد البشرية:

الموارد البشرية هم الأشخاص العاملون في المنظمات والمؤسسات والذين يخضعون لإدارة الموارد البشرية من خلال استراتيجياتها التي عادة ما تهدف إلى رفع إدائها الوظيفي عن طريق

التدريب المستمر وحل مشاكل العمل لأجل تحقيق أهداف الموارد البشرية المتماثلة في إشباع حاجياتهم وأهداف المنظمة المتماثلة في زيادة الإنتاج (كتاف ر.، 2017، صفحة 159)

أ- مراحل بناء استراتيجية تنمية الموارد البشرية:

هناك مراحل يجب تحديدها والتي تسمح بوضع استراتيجية تحقيق هدف الإدارة منها (education, 18-01-2019):

- دراسة وتحليل المناخ المحيط بالإدارة وطبيعة المتغيرات الفاعلة فيه وما تنتجه الإدارة من فرص وما تحدده بها معوقات وأخطار،
- تحليل المناخ الداخلي للإدارة والتعرف على مواطن القوة بها، وتحديد مصاريف الضعف التي تعاني منها.
- دراسة وتحليل الاستراتيجيات العامة للإدارة والاستراتيجيات الوظيفية في مختلف مجالات النشاط
- تحديد هيكل الموارد البشرية المناسبة لمتطلبات تنفيذ وتحقيق استراتيجيات الوظيفة في مختلف مجلات المشات
- رسم استراتيجيات وتصميم البرامج الهادفة إلى سد الفتوحات.
- بناء نظم واستراتيجيات تدريب وتصميم فعالياتها بما يناسب مع متطلبات استراتيجيات تنمية الموارد البشرية. (محمد، 2020، صفحة 70)

المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية والآثار المتوقعة للرقمة في الحد من الفساد:

بالنظر إلى النشاط المرفقية نجده يتوقف على احترام الواجبات المرفقية المتمثلة لأساسا في المبادئ العامة التي تسود الموافق العامة، وعملية تجدي الموافق العامة والعمل على إصلاحها وتنظيمها لاسيما بالنسبة لعلاقتها بالمنتفعين، أدت الى خلق طائفة جديدة من المرافق العامة ارتبطت بها جملة من المبادئ والمفاهيم الحديثة المضافة إلى المبادئ الثلاثة التي تقوم عليها المرافق العامة. (جميلة، 2024، صفحة 32)، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب كما تم

الفصل الثاني: الرقمنة في الجزائر واقع وأفاق

تقسيمه على فرعين تطرقنا في **(الفرع الأول)** الى تبني تقنيات الناشئة لذكاء الاصطناعي، كما سوف نتطرق في **(الفرع الثاني)** الى تحقيق التشغيل البيئي وتكامل الأنظمة المعلوماتية، وفي **(الفرع الثالث)** الى تعزيز السيادة الرقمية والأمن السيبيراني كحصن ضد الفساد.

الفرع الأول: تبني التقنيات الناشئة (الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة):

في ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبحت التقنيات الناشئة جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التطوير في المؤسسات الحكومية والخاصة. لضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه التقنيات، أطلقت هيئة الحكومة الرقمية "مؤشر جاهزية تبنّي التقنيات الناشئة"، وهو أداة استراتيجية تهدف إلى تقييم مدى استعداد الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية لتبني التقنيات الحديثة. يسهم هذا المؤشر في تحديد الفجوات التقنية، وتطوير خطط تحسين، وتعزيز القدرات المؤسسية، بما يدعم مستهدفات (المجد، 2026)

أ- الذكاء الاصطناعي في الإدارة العمومية وتحول عميق في تقديم الخدمة العمومية:

لقد تطور الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية حيث تطورت استخداماته بشكل كبير حيث نجد الإدارة العمومية لقد استغلت الذكاء الاصطناعي في عدة استخدامات في تسهيل معاملاتها الإدارية، وبتعداد مظاهر استعماله وتنوع الخدمات في النشاط العمومي مع حتمية تطويره في الإدارة العمومية الجزائرية، حيث استفادة الجماعات المحلية بصفة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق رؤية المدن الذكية التي نشأت منذ سنوات عديدة وسمح الذكاء الاصطناعي بتجسيد على أرض الواقع. (دبي وسوفي، 2025، الصفحات 476-475)

ب-الترصد الإلكتروني:

وهو أسلوب منصوص عليه في القانون 06-01 دون قانون الإجراءات الجزائية، لم يتناول المشرع الجزائري تعريفه ولا تحديد إجراءاته، و من بين التقنيات المستعملة في أسلوب الترصد ما يسمى بتقنية الرسم الإلكتروني و الذي يكون عن طريق اعتماد الذبذبات الصوتية حيث أنه بواسطة جهاز مسح الذبذبات الصوتية و الضوئية الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي حيث

يحدد مكان الجريمة و مكان اجتماع المشتبه فيه كما انه يرسم نموذج مضلل أو نقاط أو محيط دائرة أو دوائر جراء حركة الذراع من شأنه تشكيل مجسم لجسم الجاني و مواصفاته الفيزيولوجية، أو إعادة تجميع الذبذبات الصوتية العالقة في المجال الجوي من أجل الحصول على نسخة الكترونية أو أحاديث سابقة في مسرح الجريمة أو بمسكن أحد المشتبه فيهم. (هدى، 2023، صفحة 391)

الفرع الثاني: تحقيق التشغيل البيني وتكامل الأنظمة المعلوماتية:

يعد تحقيق التشغيل البيئي في التشريع الجزائري جزءًا أساسيًا من السياسة البيئية الوطنية، التي تهدف إلى ضمان الامتثال البيئي للمنشآت والأنشطة الاقتصادية من خلال آليات وقائية وردعية، يعتمد هذا التحقيق على دراسات الأثر البيئي ونظام التراخيص الإدارية لمراقبة التأثيرات السلبية

أ- **الوسائل القانونية الحديثة(الخاصة) لحماية البيئة:**

تعدد مشاكل البيئة وتعقدها لاسيما إذا تعلق الأمر بالتلوث الذي يتميز بخطورته وتعقده وسرعة انتشاره وصعوبة إثباته أو إصلاح الضرر الناتج عنه باعتباره أكبر مهدد لحق الإنسان في الحياة وحقه في بيئة نظيفة، وقصد القضاء على هذا المهدد أو على الأقل التقليل منه لجأ المشرع الجزائري إلى تبني أدوات وتقنيات حديثة تتمثل أساسا في دراسة الأثر البيئي، والجباية البيئة. (الآليات الإدارية لحماية البيئة في التشريع الجزائري، 2026)

ب- **الإخطار:**

بالرجوع إلى أحكام القانون رقم 01-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نجد أنه نص على الإخطار، حيث تقضي أحكامه بأنه إذا نتج عن استغلال منشأة غير مدرجة ضمن قائمة المنشآت المصنفة أخطار أو أضرار تمس بالمصالح المحمية قانونًا، فإنه وبناءً على تقرير من المصالح المختصة، يقوم الوالي بإعذار المستغل، مع منحه مهلة محددة لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة تلك الأخطار أو الأضرار المثبتة.

كما أكدت المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 18-011 المتعلق بتنظيم بعض الأحكام البيئية، على ضرورة إعذار مستغل المؤسسة المصنفة من أجل إيداع تصريح أو طلب ترخيص، أو إنجاز مراجعة بيئية أو دراسة للخطر. (001-18، 2018)

وبالتالي، يعد الإخطار أو الإعذار وسيلة تنبيه رسمية توجهها الإدارة إلى المخالف، تلزمه فيها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح وضعية نشاطه وجعله مطابقًا للمعايير القانونية المعمول بها. وتجدر الإشارة إلى أن المشرّع الجزائري لم يحدد شكلاً معينًا للإعذار، إذ يمكن أن يتم بأي وسيلة من شأنها تمكين المستغل من العلم بمضمونه

ج- **توقيف النشاط:**

يُعتبر توقيف النشاط من بين أهم التدابير الإدارية التي تلجأ إليها الإدارة عند وجود خطر ناتج عن ممارسة نشاط صناعي أو مهني قد يسبب أضرارًا بيئية. ويُعد هذا الإجراء جزاءً فعّالًا يهدف إلى الحد من التلوث وحماية البيئة، حيث يخول للإدارة سلطة توقيف النشاط بمجرد ثبوت وجود خطر، دون انتظار ما قد تسفر عنه الإجراءات القضائية.

كما يعرف توقيف النشاط بأنه إجراء عقابي يسلط على مرتكب المخالفة البيئية، ويتمثل في

غلق المنشأة، سواء بصفة نهائية أو مؤقتة، إلى حين تسوية وضعيتها وتكييف نشاطها وفقًا لمتطلبات حماية البيئة. (فطيمة، 2023، صفحة 07)

الفرع الثالث: تعزيز السيادة الرقمية والأمن السيبيراني ضد الفساد:

شهد مفهوم السيادة الرقمية في العقود الأخيرة تطورًا ملحوظا، باعتباره من المفاهيم المستحدثة التي أفرزتها التحولات العميقة المرتبطة بالثورة الرقمية، والتوسع الكبير في تكنولوجيات الإعلام والاتصال. فقد أدى الانتشار الواسع للإنترنت، وتزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية في إدارة الاقتصاد والخدمات العمومية وتعزيز الأمن الوطني، إلى إعادة طرح مسألة السيادة في إطار جديد يتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية للدولة، ولم تعد السيادة بمفهومها الكلاسيكي تقتصر

الفصل الثاني: الرقمنة في الجزائر واقع وأفاق

على بسط النفوذ على الإقليم أو التحكم في الموارد الطبيعية فحسب، بل أصبحت تمتد لتشمل القدرة الاستراتيجية على التحكم في الفضاء الرقمي، وإدارة البيانات، والسيطرة على البنى التحتية التكنولوجية التي تشكل الركيزة الأساسية للاقتصادات الحديثة. (قوي، 2026)

أ- الأمن السيبيراني الاستراتيجي: (حماية الأصول الرقمية وتعزيز السيادة المعرفية 2026):

في سياق التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم سنة 2026، أصبح الأمن السيبيراني دعامة أساسية لضمان استقرار المؤسسات وصون سيادتها المعلوماتية. فلم يعد الخطر الرقمي مجرد اختراق تقني عابر، بل أضحى تحديًا استراتيجيًا يستهدف شلّ البنى التحتية الحيوية والاستيلاء على الملكية الفكرية. ومن هذا المنطلق، تؤمن "منصة أعد" بأن الحماية الشيبانية الفعّالة تنطلق من وعي أكاديمي رصين، ومن تطوير منظومات دفاعية استباقية قائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي. كما يمكن للراغبين في تنمية مهاراتهم في هذا المجال الحيوي الاطلاع على أحدث المستجدات عبر مدونة الأكاديمية.

إن إنشاء منظومة حماية رقمية متينة يستدعي فهمًا معمقًا لبنية الشبكات المعقدة والبروتوكولات الأمنية المنظمة لتدفق البيانات، وهو ما يتم تناوله بشكل تطبيقي ومفصل عبر المحتوى المتخصص المنشور على القناة الرسمية في يوتيوب. ولا يقتصر الهدف على التصدي للاختراقات فحسب، بل يتعداه إلى بناء مؤسسات رقمية مرنة قادرة على التعافي السريع وضمان استمرارية حماية أصولها المعلوماتية في مختلف الظروف الشيبانية. (الأمن السيبيراني الاستراتيجي، 2026)

ب-الهيكلة الوطنية للأمن السيبيراني:

في سياق حماية الأنظمة الوطنية، تطرّق العميد بالغول عبد السلام إلى الهيكلة الوطنية للأمن السيبيراني، موضّحاً أنّ إنشاء المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية ووكالة أمن الأنظمة المعلوماتية، جاء وفق مرسوم رئاسي في 20 جوان 2020، بهدف ضمان تنسيق الجهود وحماية الأنظمة الوطنية من الهجمات الشيبانية. وأوضح أنّ المجلس الوطني يتولى المهام

الفصل الثاني: الرقمنة في الجزائر واقع وأفاق

الاستراتيجية المتعلقة بتحديد عناصر الاستراتيجية الوطنية، بينما تتكفّل الوكالة بالمهام العمليات والتنظيمية وتعزيز القدرات، من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتهديدات الشيبانية، وإجراء التحقيقات الرقمية، واقتراح النصوص التشريعية، بالإضافة إلى التكوين والتوعية والبحث العلمي في المجال، وكشف العميد بالغول، أنّ إعداد الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية 2025–2029 اعتمد على مقاربة شاملة وتشاركية شملت جميع الأطراف المعنية، واستفادت من مستخلصات اللجنة الوطنية حول الأمن السيبيراني الصادرة في جوان 2023، كما تمّ تحليل بيانات الأنظمة المعلوماتية الوطنية لتحديد نقاط الضعف والتهديدات.

وأضاف أنّ الوكالة استعانت أيضاً بالاستراتيجيات الناجحة في الدول الرائدة، وبأدلة الاتحاد الدولي للاتصالات لتوجيه إعداد الاستراتيجية، مشيراً إلى أنّ سلسلة من الورش والاجتماعات الدورية مع مختلف المؤسّسات، ساهمت في إثراء محتوى الاستراتيجية قبل عرضها على المجلس الوطني للمصادقة. (بوسنة، 2026)

الخاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، التي تناولت موضوع دور الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر من أبرز التحديات التي تواجه الدول الحديثة، لما يخلّفه من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يؤدي إلى إضعاف الثقة بين المواطن والإدارة العمومية. وفي المقابل، برزت الرقمنة كآلية حديثة وفعالة لمواجهة هذه الظاهرة، من خلال تعزيز الشفافية وتسهيل الرقابة وتحسين جودة الخدمات العمومية والحد من التدخل البشري المباشر الذي يُعد من أهم أسباب انتشار الرشوة والمحسوبية.

وقد سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تبني استراتيجية وطنية للتحول الرقمي، تجسدت في تطوير البنية التحتية الرقمية، وإنشاء هيئات متخصصة في الأمن السيبراني والتصديق الإلكتروني، إضافة إلى رقمنة العديد من القطاعات الإدارية والمالية. ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك عدة تحديات تعيق تحقيق رقمنة شاملة وفعالة، من بينها ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص الكفاءات البشرية، التحديات القانونية، والمقاومة الثقافية للتحول الرقمي.

كما أظهرت الدراسة أن اعتماد التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والتتبع الإلكتروني يمكن أن يسهم بشكل كبير في الكشف المبكر عن جرائم الفساد وتعزيز النزاهة داخل الإدارة العمومية. وبالتالي فإن نجاح الرقمنة في مكافحة الفساد يتطلب تضافر الجهود القانونية والتقنية والبشرية، مع ضرورة توفير بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة للتحول الرقمي.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

1. يُعتبر الفساد الإداري والمالي من أخطر الظواهر التي تعرقل التنمية وتضعف مؤسسات الدولة.
2. تسهم الرقمنة في تعزيز الشفافية والحد من الاتصال المباشر بين الموظف والمواطن، مما يقلل من فرص الرشوة والمحسوبية.
3. الرقابة الإلكترونية والتتبع الرقمي من أهم الوسائل الحديثة للكشف عن الفساد ومتابعة المعاملات الإدارية.
4. تبنت الجزائر عدة مشاريع واستراتيجيات رقمية تهدف إلى تحديث الإدارة العمومية ومكافحة الفساد.

خاتمة:

5. ما تزال البنية التحتية الرقمية في الجزائر بحاجة إلى تطوير لتواكب متطلبات التحول الرقمي الشامل.
6. يشكل نقص الكفاءات البشرية المتخصصة في المجال الرقمي عائقًا أمام نجاح الرقمنة.
7. الأمن السيبراني أصبح ضرورة أساسية لحماية البيانات والأنظمة المعلوماتية من الاختراق والاستغلال غير المشروع.
8. التجارب الدولية أثبتت أن الرقمنة تساهم بشكل فعّال في استرداد الأموال المنهوبة وتعزيز النزاهة الإدارية.

الاقتراحات المقدّمة:

- ✓ تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع شبكات الإنترنت عالية التدفق عبر كامل التراب الوطني.
- ✓ تعميم الخدمات الإلكترونية داخل الإدارات العمومية لتقليل البيروقراطية والاحتكاك المباشر.
- ✓ تطوير التشريعات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية والأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.
- ✓ إنشاء منصات إلكترونية موحدة للتبليغ عن الفساد مع ضمان حماية المبلغين.
- ✓ تكوين الموارد البشرية وتدريب الموظفين على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة.
- ✓ نشر الثقافة الرقمية بين المواطنين والإدارات لتعزيز الثقة في الخدمات الإلكترونية.
- ✓ دعم استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في مراقبة الصفقات العمومية والمعاملات المالية.
- ✓ تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية واسترداد الأموال المنهوبة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

المراجع العربية

1. فايزة مكرطا. (2023). النظام القانوني للإدارة الالكترونية في الجزائر. *مذكرة ماستر*، 13. كلية الحقوق والعلوم السياسية، مستغاتم: جامعة عبد الحميد بن بديس.
2. فيلالي فاطيمة. (2023). الفساد المالي والإداري (أسباب ومظاهر)،. *استراتيجيات ضمان الجود*، *04*(01)، الصفحات 302-281.
3. أ.د أبوحنيفة قوي. (19 04, 2026). *السياسة السيبرانية الجزائرية: تعزيز السيادة الرقمية وبناء بيئة رقمية مستدامة*. تم الاسترداد من الشروق: echoroukonline.com
4. إبتسام عمري. (2010). ظاهرة الفساد السياسي، أسبابها ة تأثيراتها و سبل معالجتها. *الكوفة*(07)، صفحة 91.
5. إسمعيل عبد الحميد. (2025). طاهرة الفساد الإداري و آثارها على التنمية في الدول العربية. *مجلة العلون الإنسانية*، صفحة 35.
6. الأمر 01-06. (29 02, 2006). *المتضمن قانون الوقاية من الفساد و مكافحته(14)*، 50. ج.ر.
7. الأمر رقم 08-22 المعدل و المتمم للقانون رقم 01-06. (2022). *المتعلق بالوقايو من الفساد و مكافحته(33)*. ج.ر.
8. الأمر رقم 155-66 المعدل و المتمم بالأمر 25-14. (2025). *المتضمن قانون الإجراءات الجزائية(60)*، 6-5. ج.ر.
9. الأمر رقم 156-66. (11 06, 1966). المتضمن قانون العقوبات الجزائري. 49. ج.ر.
10. *الأمن السيبيراني الإستراتيجي*. (10 03, 2026). تم الاسترداد من الأكاديمية الدولية العربية: aiacademy.info.com
11. التعديل الدستوري 2020 لسنة. (30 12, 2020). الصادر بموجب المرسوم الرآسي رقم 442-20. 82. الجزائر: ج.ر.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (14 01, 2026). المرسوم التنفيذي رقم 80-26. *المتعلق بتحديد كيفيات إستفادة الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة*، 13. ج.ر.
13. الحواس كعبوش (باحث دكتوراه). (2017). قراءة مظرية في المفهوم و الأبعاد. *مدارات سياسية*، *01*(01)، 143.

قائمة المصادر والمراجع

14. *الرقمنة Digitization أهدافها وأنواعها ومراحلها ومجالاتها وإيجابياتها وسلبياتها*. (2026). تم الاسترداد من اكتشف البرامج التدريبية التي تؤهّلك لقيادة التحول الرقمي.: https://bakkah.com/
15. الزهرة بن عاشور ، المجلة، بوخدوني، صبيحة بوخدوني، و عسولات جويدة . (01 03, 2024). الإعاقة الحركية، مفهومها، أسبابها وخصائصها. *العلمية لتربية الخاصة، 06*(01).
16. القانون 01-15. (2015). المتعلق بحماية الطفل. 06. الجزائر: ج.ر.
17. القانون 03-25. (01 08, 2025). *المتضمن مجموعة من الأحكام الجديدة التي تهدف الى تعزيز نكافحة الخدرات*، 45. الجزائر: ج.ر.
18. القانون 16-01. (14 03, 2016). من التعديل الدستوري 2016. ج.ر.
19. المجلس الشعبي الوطني. (31 12, 2024). الجلسة العلنية لتقديم و مناقشة مشروع. *القانون المتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة و ترقيتهم*. الجزائر: ج.ر.
20. المرسوم التنفيذي رقم 001-18. (2018). المحدد للتنظيم المطبق على المنشآت المصنفة لحماية البيئة. *(11)*. ج.ر.
21. المرسوم الرآسي 188-09. (13 12, 2006). *يتضمن التصديق على إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة* . الولايات المتحدة: الجمعية العامة للأمم المتحدة .
22. المرسوم الرآسي رقم 426-11. (08 12, 2011). المحدد لتشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد و تنظيمه و كيفيات سيره. *(68)*. الجزائر: ج.ر.
23. الهادي عيسى. (2017). *تعريف الحوسبة الحسابية ونموذجه*. عمان: المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
24. الهاشمي مزهود، و مضطفى رباحي. (12, 2020). دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية و مكافحة الفساد الإداري و المالي. *العلوم الإنسانية، 31*(04)، الصفحات 184-185.
25. برابح هدى. (2023). الأليات المستحدثة لمكافحة الفساد في ظل القانون رقم 01/06. *القانون العام الجزائري والمقارن، 09*(01)، الصفحات 376-375.
26. بن أحمد فاطمة الزهراء، و نادية بن أحمد. (2025). التحول الرقمي في الجزائر الواقع و التحديات" دراسة حالة". *الجزائرية للمالية العامة*، صفحة 507.
27. بومدان زازا. (2025). الرقمنة ودورها في مكافحة الفساد الإداري والمالي. *الجزائرية للمالية العامة، 15*(01)، الصفحات 467-466.
28. بومدنا رجاء. (2025). الرقمنة و دورها في مكافحة الفساد الإداري و المالي. *الجزائرية للمالية العامة، 15*(01)، صفحة 400.

قائمة المصادر والمراجع

29. جريدة *الشروق* . (15 05, 2024). تم الاسترداد من إحباط تهريب 26 طن من الذهب: https//www.alchorouk.com/article/

30. حدة بوخالفة. (2020). الجرائم الواقعة على شخص ذوي الإحتياجات الخاصة. *دراسات و أبحاث، 12*(14)، صفحة 716.

31. حشوف فاطمة الزهراء. (2025). تفعيل أدوات الرقمنة الحديثة كآلية للحد من الاقتصاد الموازي في الجزائر – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال فرق جيجل. *المقريزي لدراسات الاقتصادية و المالية، 09*(01)، صفحة 96.

32. حمادو فطيمة. (2023). الآليات القانونية لحماية البيئة. *الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، 08*(01)، صفحة 07.

33. خنافيف محمد. (2020). التدريب إحدى تحديات تنمية الموارد البشرية في الإدارات العمومية " عرض إستراتيجيات تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية بالجزائر 2019-2014. *الإبحاث الإقتصادية، 15*(02)، صفحة 70.

34. خوان بابلو، و أمبران غيريو. (2025). التكنولوجيات الحكومية و إسهامها في إعادة تشكيل مكافحة الفساد. *مدونة البنك الدولي*.

35. د. زكريا وهبي. (11 11, 2025). *إستراتيجية التحول الرقمي في الجزائر بهدف تحقيق السيادة الرقمية*. تم الاسترداد من الجنوب الكبير : www.web.com

36. د. صافي خيرة. (29 03, 2021). تقيين إتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نوذجا. *بحث مقدم أعمال الملتقى الإفتراضي*، 390. الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تيارت: مخبر تطوير المؤسسة الإقتصادية.

37. دور التحول الرقمي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري. (2025). *الجزائرية للمالية العامة، 15*(01)، الصفحات 262-254.

38. رزقي كتاف. (2017). التدريب و تنمية الموارد البشرية بين طرق التقليدية و تقنيات التكنولوجيا الحديثة. *دراسات في علم الإجتماع المنظمات، 06*(01)، صفحة 159.

39. رولامي عبد الحميد. (2022). التحول الرقمي كمدخل استراتيجيالى الوقاية من الفساد الاداري و محاربتهفي الجزائر. *العلوم الاجتماعية و الانسانية، 15*(03)، 81-82.

40. زهراء لزرق. (2024). التحول الرقمي في الجزائر بين الحتمية النكنولوجية و الجاهزية القطاعية. *البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 03*(02)، 05.

41. زهرة لزرق. (2024). التحول الرقمي في الجزائر بين الحتمية التكنولوجية و الجاهزية القطاعية. *البصائر للبحوث في العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير، 03*(01)، صفحة 05.

قائمة المصادر والمراجع

42. زواوي عباس. (2012). الإطار المفاهيمي للفساد، مجلة العلوم الإنسانية. *العلوم الإنسانية*(24)، صفحة 150.
43. سارة بوسنة. (03 03, 2026). *الشعب*. تم الاسترداد من الأمن السيبيراتي و السيادة الرقمية(أولوية الجزائر التحديات): ech-chaab.com
44. سحر بنت عبد اللطيف كردي. (2020). "الهمة" مصطلح جديد في مجال تنمية الشخصية. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 07*(01)، 55.
45. سحر بنت عبد اللطيف كردي. (2020). الهمة مصطلح جديد في مجال تنمية الشخصية. *المجلة الدولية للدراسات التربوية، 07*(01)، صفحة 55.
46. سليم حميدان، و مراد دلندة . (2019). تطوير البنية التحتية لقطاع النقل كآلية للحد من الحوادث المرور في الجزائر – دراسة قانونية-. *دفاتر السياسية و القانونية، 11*(02)، صفحة 186.
47. شركة ريناد المجد. (2026). *التحول الرقمي*. تم الاسترداد من مؤشرات جاهزية تبني التقنيات الناشئة: https://www.rmg-sa.com/مؤشر-جاهزية-تبني-التقنيات-الناشئة/?utm_source=perplexity
48. شولي بوبكر. (2025). مبدأ الشفافية كآلية لتعزيز ثقة المواطن في الإدارة العامة في القانون الجزائري. *القانون و العلوم البيئية، 04*(02)، صفحة 302.
49. طارق السد محمود يوسف. (2025). أبرز المعوقات المواجهة الجنائية للفساد في العالم العربي " دراسة تحليلية مقارنة". *الباحث العربي، 06*(03)، الصفحات 30-29.
50. عامر أسامة. (2025). الحماية المقررة لذوي الإحتياجات الخاصة. *القانونية و الإقتصادية، 01*(39)، الصفحات 338-267.
51. عامر أسماء حسن. (2018). الحماية المقررة لذوي الإحتياجات الخاصة. *القانونية الإقتصادية*، الصفحات 267-338.
52. عامر إيمان. (2025). الصعوبات و التحديات لمزاجهة التحول الرقمي في الجزائر" دراسة حالة". *الجزائرية للمالية العامة، 15*(01)، صفحة 451.
53. عبد الجلال علي أبو حمزة. (06 مارس, 2026). *تصنيفات الإعاقة السمعية*. تم الاسترداد من موقع خيري: http://www.gulfkids.com/ar/
54. عبد القادر كتاف، و نزار عادل. (2024). استراتيجيات التحول الرقمي ضمن السياسات العامة التنموية في الجزائر الواقع و الآفاق. *آفاق فكرية، 12*(02)، 181.
55. عبداللاذيف رحال. (2023). ملتقى للإطلاع الرسمي للإستراتيجية الوطنية للشفافية و الوقاية من الفسادو محاربته. *المركز الدولي للمؤتمرات*.

قائمة المصادر والمراجع

56. علي دبي، و نبيل سوفي . (2025). تبني الذكاء الإصطناعي في الإدارة العمومية الجزائرية، فرص و تحديات. *دراسات إقتصادية، 19*(03)، الصفحات 475-456.
57. غربي فريال. (2020). ظاهرة الفساد في الجزائر، دراسة في أهم الأسباب والنتائج. *مذكرة ماجيستير(10)*، 155-150. الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة.
58. فريال غربي. (2020). ظاهرة الفساد في الجزائر. *دراسة في أهم الأسباب و النتائج، 3*(2)، 145-162.
59. قانون العقوبات الجزائري المعدل و المتمم بالأمر 47-75. (11 02, 1978). *المعدل بالقانون 03-78*. الجزائر: ج.ر.
60. كعبوش حواس (باحث دنتوراه) دكتوراه). (2017). قراءة نظرية في مفهوم و الأبعاد مدارات سياسية. *مذكرة دكتوراه، 03، 01*، 143. الجزائر، العلوم السياسية، الجزائر 1.
61. ليتيم نادية، و كريمة بوغالم. (2022). محاربة الفساد بالقارة الأوروبية " قراءة في دور مجلس أوروبا. *الدراسات القانونية والاقتصادية، 05*(02)، الصفحات 268-266.
62. ليلي بن برغوث. (2023). الأمن السيبيراني و حماية خصوصيات البيانات الرقمية في الجزائر في عصر التحول الرقمي و الذكاء الإصطناعي. *الدولية للإتصال الجماعي، 10*(01)، الصفحات 452-451.
63. لينيم, نادية; بوغالم, كريمة. (2022). محاربة الفساد بالقارة الأوروبية " قرأة في دور مجلس أوروبا. *الدراسات القانونية و الاقتصادية، 05*(02)، الصفحات 266-268.
64. مجذفى محمد سيد محمود. (2021). تجارب الممارسة الدول في مجال إستيرداد الأموال المنهوبة بالفساد. *02*(03)، الصفحات 202-201.
65. محمد غزالي. (2020-2019). التوجيهات الجديد الجديدة في ادارة الجمعيات المحلية في الجزائر. *مذكرة ماستر*، 57-55. الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية: سعيدة.
66. محمد غزالي. (2020-2019). التوجيهات الجديدة في إدارة الجمعات المحلية في الجزائ. *مذكرة ماستر*، 50. الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، سعيدة.
67. مرسي عبدالله. (2023). دور إستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر" رؤية 2030". *المعارف، 18*(01)، الصفحات 418-414.
68. *مشروع قانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالمجال الرقمي*. (2025-2030). تم الاسترداد من رآسة الجمهورية: https://www.hcn.dz/projets/juridique/Loi-Num%C3%A9rique
69. *منظمة الشفافية الدولية*. (22 04, 2025). تم الاسترداد من مؤشرات و مدركات الفساد: https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2023-middle-east-north-africa-dysfunctional

70. منى جبر علي محمد البربري،. (10, أكتوبر 2024،). دور ذوي الهمم في نشر الوعي الأخلاقي الرشيد باستخدام التكنولوجيا الحديثة،. *الزهراء،، 08*(02)، صفحة 691.

71. منير حمزة. (2011). *المكتبات الرقمية و النشر الالكتروني* (المجلد 1). الجزائر، قسنطينة: دار العالمي لنشر و التوزيع.

72. نور شهر زاد، و علي بايزيد . (2023). الوضع الحقوقي لذوي الإعاقة (دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020. *الباحث لدراسة الأكاديمية، 10*(02)، الصفحات 725-707.

73. هدى برابح. (2023). الأليات المستحدثة لمكافحة الفساد في ظل القانون رقم 06/01. *القانون العام الجزائري المقارن، 9*(1)، 375-376.

74. هنان علي، و مليكة هنان. (2017). مظاهر المساءلة في التشريع الجزائري كآلية للحد من الفساد. *دراسات في الوظيفة العامة*(04)، الصفحات 21-20.

المراجع الأجنبية

1. *international Classification of FunctioningK Disasability and Heealth*, 02. (2026, 03). Retrieved from children: https://canchild.ca/resources/182-the-international-classification-of-functioning-disability-and-health-icf-a-global-model-to-guide-clinical-thinking-and-practice-in-childhood-disability,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص المذكرة

ملخص المذكرة:

ملخص المذكرة باللغة العربية:

اهتم المشرع الجزائري بموضوع الرقمنة ومكافحة الفساد من خلال وضع مجموعة من القوانين والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحسين أداء الإدارة العمومية والحد من مختلف مظاهر الفساد الإداري والمالي، وذلك عبر اعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة وتطوير الخدمات الإلكترونية. كما سعت الدولة إلى تجسيد التحول الرقمي في مختلف القطاعات بهدف تسهيل المعاملات الإدارية وتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، مما يساهم في تعزيز النزاهة والرقابة وتحقيق التنمية الإدارية والاقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الرقمنة والفساد، وبيان العلاقة بينهما، مع توضيح الدور الذي تلعبه الرقمنة في مكافحة الفساد في الجزائر، إضافة إلى التعرف على أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في مجال التحول الرقمي، وكذا التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق الرقمنة في الإدارة الجزائرية.

ولخصت المذكرة إلى أن الرقمنة أصبحت من أهم الوسائل الحديثة للحد من الفساد وتعزيز الشفافية، غير أن نجاحها يتطلب توفير بنية تحتية رقمية متطورة، وتكوين الموارد البشرية، وتحديث التشريعات القانونية، مع ضرورة نشر الثقافة الرقمية وتكثيف الرقابة الإلكترونية لضمان فعالية الإدارة الرقمية وتحقيق الحكامة الجيدة.

ملخص بالإنجليزية:

Chapter Two focuses on the current state and future prospects of digitalization in Algeria for combating corruption. It discusses the government’s digital strategy, including the national digital framework, the creation of a government data center, electronic certification bodies, and the development of an international digital communications network. It also outlines strategic goals, such as a legal framework, human resource development, and challenges like technical limitations, skill shortages, and legislative gaps. Finally, it proposes future directions, such as enhancing transparency, infrastructure, workforce training, and adopting emerging technologies like AI to further reduce corruption.